www.kassioun.org

941

الاثنين 25 تشرين الثاني 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

اللجنة الدستورية و2254

تنطلق يوم الإثنين 11/25 الدورة الثانية للجنة الدستورية المصغرة في جنيف وقد اجتازت أول امتحاناتها خلال الدورة الأولى، محققة شيئاً من كسر الجليد، وفاتحة الباب نحو بدء حقيقي للعملية السياسية المتمثلة بالتطبيق الكامل للقرار 2254، وذلك على الرغم من جملة تصريحات وتصرفات استفزازية حاولت من خلالها أطراف متشددة– متناقضة شكلياً ومتفقة في الجوهر– تخريب عمل هذه اللجنة والتقليل من شأنها.

إنّ العودة إلى بيان سوتشي الختامي الذي شكّل نقطة الانطلاق العملية لتشكيل اللجنة، ومن ثم انعقادها وبدء عملها، لا يدع مجالاً للشك حول مدى ارتباط هذه اللجنة بكل من مساري أستانا وجنيف، وبالقلب منهما القرار 2254...

بدايةً، فإنّ مسار أستانا نفسه، والذي يرعاه الثلاثي الروسي التركي الإيراني، أكّد منذ لحظة تأسيسه قبل ما يقرب من ثلاثة أعوام، وفي كل اجتماع من اجتماعاته، وفي كل أفعاله، أنه مسار داعم لمسار جنيف؛ جنيف التي تعني دائماً، ليس المكان الجغرافي، بل بالضبط القرار 2254 بتيسيرٍ وتسهيلٍ من الأمم المتحدة.

وفي سياق إطار أستانا نفسه، جرى عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي مطلع عام 2018، كأداة إضافية، سياسية الطابع، هدفها انتزاع العوائق السياسية أمام المضي قدماً في تنفيذ القرار 2254.

وعليه، فإنّ سوتشي، وإلى جانب المسألة شديدة الأهمية المتمثلة بكونه جزءاً مباشراً من تطبيق القرار 2254 بما يتعلق بالمسألة الدستورية، فإنه بحكم الترابط العميق بين المسارات الثلاثة: «جنيف– أستانا– سوتشي»، هو جنيف ذاته، وليس شيئاً آخر؛ فمسار جنيف الذي كان متوقفاً ومعطلاً، ما كان له أن ينطلق من جديد بصورة اجتماعات اللجنة الدستورية، لولا الدفع الذي تلقاه من سوتشي وأستانا، وسوتشي وأستانا بالمقابل، لم يظهرا إلّا على أساس القرار 2254 نفسه، وعلى أساس تعثُّر جنيف، وبغرض دفعه من جديد. بهذا المعنى، فإنّ المسارات الثلاثة: «سوتشي، أستانا، جنيف»، هي بالمحصلة مسار واحد جوهره هو القرار 2254.

أكثر من ذلك، فإنّ النتائج العملية والوقائع الملموسة، تثبت بشكل قاطع أنّ أولئك الذين قلّلوا طويلاً من أهمية مسار أستانا– سوتشي، بحجة تمسّكهم بمسار جنيف، كانوا في الحقيقة يعملون ضد مسار جنيف نفسه، وضد القرار 2254. والعكس بالعكس أيضاً، فمن يستخفّون اليوم بمسار جنيف بحجة التمسك بمسار سوتشي، إنما يفعلون الأمر عينه.

إنّ المهمة الكبرى الملقاة على عاتق الوطنيين السوريين اليوم، وبغضّ النظر عن اصطفافاتهم السياسية، الشكلية بمعظمها، وأمام تفاقم المأساة الإنسانية السورية من الباب الاقتصادي هذه المرة، مع استمرار جوانبها القاتلة الأخرى، والتي يتعاظم ثقلها الطاحن والساحق على صدور السوريين، في الداخل والخارج، إنّ المهمة الوطنية الواضحة تتمثل بالتمسك بالمسارات الثلاثة الموحدة في جوهرها: 2254، والعمل لتسريع تطبيقها لرفع سكّين الفاقة المطلقة، بل والجوع المطلق، عن رقاب السوريين. والمدخل الواضح لهذه المسألة، هو رفع درجة الجدّية في التعامل مع اللجنة الدستورية لكي تنجز عملها بأسرع وأقرب وقت ممكن.

هل زاد الأجر فعلاً؟ [13]

شؤون عمالية

الأجور زادت والضريبة بقيت والهم مستمر!

04

ملف «سورية 2019»

ما الذي يعنيه نقل أعمال اللجنة إلى دمشق؟

06

شؤون محلية

الحمضيات.. ثُلثي الإنتاج بمهب الريح

08

شؤون عربي دولي

إيران: تحصين الداخل ليس تنازلاً للغرب

16

المحكمة العمالية واختصاصها «2»

تختص محكمة البداية العمالية في النظر في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم /17/ لعام 2010 وتعديلاته، حيث أشارت المادة «4» إلى أنه تسري أحكام هذا القانون على علاقات العمل في القطاع الخاص والشركات العربية الاتحادية والأجنبية والقطاع التعاوني والقطاع المشترك غير المشمول بأحكام قانون العاملين الأساسي بالدولة.

■ أديب خالد

وبالتالي، فإن أحكام قانون العمل تُطبق على العاملين في القطاع الخاص من شركات ومطاعم ومصانع وفنادق ومشاف خاصة والشركات العربية والاتحادية والأجنبية والقطاع التعاوني والمشترك، وقد تمَّ تحديد الشركات المشتركة التي تخضع لأحكام قانون العمل رقم /17/ لعام 2010 بموجب قرار من رئيس مجلس الوزراء، وجاء المرسوم التشريعي رقم 68 تاريخ 2010/8/19 الذي أخضع العاملين في الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشمولة بأحكام القانون رقم 59 لعام 1985 وتعديلاته إلى أحكام قانون العمل.

لا يشمل اختصاص المحكمة العُمَّالية الفئات التالية

جاءت المادة الخامسة وحددت الفئات التي لا تسري عليها أحكام هذا القانون، وهم:

1- العاملون الخاضعون لأحكام القانون الأساسي بالدولة.

2- العاملون الخاضعون لأحكام قانون العلاقات الزراعية.

3- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلاً، والمقصود بأفراد الأسرة يصرف على الأصول والفروع وكل من تجب نفقته على صاحب العمل، ومن مبدأ سمو العلاقات الأسرية على الالتزامات القانونية تم استبعاد هؤلاء من نطاق قانون العمل، ويشمل ذلك جميع الأقارب مهما بعدوا استناداً إلى عموم النص، ولكن هذه الأسباب ليست مقنعة، وليست واقعية لاستبعاد تطبيق أحكام قانون العمل على مثل علاقات العمل هذه، التي غالباً ما يتم فيها استغلال العامل بشكل أكبر بحجة القرابة والعلاقات الأسرية.

4- عمّال الخدمة المنزلية ومن حكمهم، حيث قرر قانون العمل عدم سريان أحكامه على خدم المنازل السوريين ومن في حكمهم، وليس لهؤلاء حقوق سوى ما تقرره عقود عملهم باعتبارها شريعة المتعاقدين، وتجدر الإشارة إلى أن خدم المنازل في هذا الإطار هم السوريون فقط، لأن عاملات المنازل من غير السوريين يخضعن لنظام خاص.

كما أنه ليس هناك تحديد قانوني لعبارة «خدم المنازل» ولكن المقصود بها عرفاً هي طائفة الأشخاص الذين يقومون بأعمال خدمة تتصل بالأسرة والأعمال المنزلية، وهذه الفئة تخضع لقواعد القانون المدني وهي قواعد لا يمكن اعتبارها كافية لتوفير حماية مناسبة للطرف الضعيف. ويعود لمحكمة الموضوع توصيف العقد على أنه عقد خدمة منزلية أم لا، وفق الوقائع المبرزة أمامها.

5- العاملون في الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

6- العاملون في أعمال عارضة، والعمل العرضي هو العمل الذي لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط، ولا يستغرق إنجازه أكثر من ستة أشهر.

7- العاملون في عمل جزئي الذين لا تتجاوز ساعات عملهم في اليوم الواحد أكثر من ساعتين، ولكن العمل الجزئي إذا تجاوز مدة الساعتين في اليوم تصبح العلاقة وطرفاها خاضعين لأحكام قانون العمل. ومحكمة الموضوع من خلال دراسة الدعوى والوثائق المبرزة فيها، وجميع الثبوتيات التي تتقدم بها الأطراف، وتحدد الوصف القانوني الصحيح، وبيان فيما إذا كان العمل مستثنى من أحكام قانون العمل أم لا، وذلك في ضوء تعريف عقد العمل. حيث يخضع العمال المشار إليهم أعلاه للأحكام الواردة في عقود عملهم، والتي لا يمكن أن تقل حقوقهم فيها عمّا تنص عليه أحكام هذا القانون، ولكن إذا كان قانون العمل بحد ذاته أخضع عقود العمل المنظمة وفقاً لأحكامه، ولمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، فما الذي يمنع من إخضاع هؤلاء إلى قانون العمل؟

ثانياً: هل عقود العمل المنظمة وفقاً لقانون العمل يُحصِّل فيها العمال كافة حقوقهم القانونية؟ فما بالك بمثل هذه العقود التي لا يوجد نظام قانوني ينظمها، ولا يمكن للعمال اللجوء إلى القضاء لتحصيل حقوقهم! هذا إجحاف بحق هؤلاء العاملين لأن كل عامل بأجر هو عامل في النهاية. ولا بدَّ من تنظيم علاقات العمل جميعها دون استثناء، لأن عقود عملهم غالباً ما تكون مجحفة بحقهم، ولا يمكن لها أن توفِّر الحماية الكافية لهم، لذلك لضمان حقوق هؤلاء لابدَّ من إخضاعهم لأحكام قانون العمل وإفساح المجال لهم للمطالبة بحقوقهم عبر المحكمة العمالية في حال حدوث خلاف مع رب العمل.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

هل النقابات راضية عن زيادة الأجور؟

تطالب النقابات منذ فترة طويلة بزيادة الأجور عبر المذكرات وعبر المؤتمرات وغيره من المنابر التي يمكن عبرها المطالبة، أما الحكومة عندما كانت تحضر اجتماعات المجلس العام للنقابات، وفي كل مرة من المطالبة كان هناك جدار صدٍّ من الحكومة في وجه المطالبات تلك، والتبرير دائماً موجود لا موارد لدينا من أجل الزيادة فتستعيض النقابات عن ذلك بالمطالبة بتحسين متممات الأجور من حوافز وتعويض عائلي ومكافأة وغيرها من المتممات، التي هي مرتبطة في حال رغبت الحكومة بزيادتها بعوامل أخرى لابد من تحقيقها، وأهمها أن تكون عجلة الإنتاج تدور بطاقتها المفترضة، وهذا ليس واقعاً مع أوضاع الصناعة سواء بالخاص أو في قطاع الدولة، حيث الطرفان يتعرضان لضغوط حقيقية تمنع عملية الإقلاع، وبالتالي تمنع عملية تحسين متممات الأجر.

الزيادة الأخيرة لم تكتمل فوائدها على العمال لأسباب لها علاقة بمستوى الضرائب الواقعة على الأجور، وقد تصل إلى مستوى 22% وهذا اقتطاع كبير من الأجور ينعكس على الوضع المعيشي للعمال بشكل أكثر من السابق، خاصةً وأنه مترافق مع زيادة جنونية بالأسعار مما سيزيد الطين بلة.

هناك قضية على درجة كبيرة من الأهمية بما يتعلق بوضع الأجور ومستواها لم يجرِ التطرق لها، وهي أن الكثير من عمال القطاع الخاص أصبحت أجورهم أقل من الحد الأدنى من الأجور، والتي تبلغ الآن بعد الزيادة الأخيرة 47675 ل.س، والقانون أي قانون العمل لا يجيز أن تكون أجور العمال أقل من الحد الأدنى للأجور، وهذا يعني أن النقابات لا بدَّ لها من العمل على زيادة أجور العمال في القطاع الخاص إلى الحد الأدنى للأجور، حتى تصبح الأجور متوافقة مع قانون العمل هذا أولاً، وثانياً أن يحصل العمال على الزيادة التي قررها مرسوم الزيادة الأخير، وهنا ستصدم النقابات بجدار آخر من الصدِّ وهم أرباب العمل، ولا ندري كيف سيكون عليه موقف النقابات لكسر هذا الجدار المقام بالتعاون مع الحكومة، والنقابات شريكة للحكومة في ما تقرره وما تنتجه من توجهات، وهذا تناقض لابدَّ من حلّه من أجل أن يكون خيار النقابات هو خيار العمال في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم كل مصالحهم.

مَكْمن قوة النقابات!

الحركة النقابية، ونتيجة نضالاتها التاريخية تملك كل الإمكانات اللازمة والضرورية لتكون الممثل الحقيقي لكل العمال السوريين في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء، إن أرادت ذلك، ولها الحق بمحاسبة الحكومة وممارساتها الاقتصادية.

■ نبيك عكام

سرقة ونهب كل شيء في البلاد، وهي لا تتوانى حتى عن سرقة أحلام العمال والفقراء كافة. لقد انتهت اليوم الحركة النقابية من انتخاباتها القاعدية والوسطى في كافة المحافظات استعداداً للبدء بدورة جديدة من حياة الحركة النقابية، التي يعلن عنها من خلال المؤتمر العام للاتحاد العام لنقابات العمال المزمع انعقاده خلال الفترة المقبلة بُعيد الانتهاء من مؤتمرات اتحادات المحافظات كافة، والسؤال المطروح اليوم الذي هو هاجس كل العمال والقوى الوطنية في البلاد. هل ستعود تلك الروح الكفاحية والنضالية الصلبة للنقابات والتي تعبر بشكل حقيقي عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة؟ إننا لا نطرح هذا السؤال إلا من منطلق الغيرة على الحركة والعمل النقابي، وقناعتنا التامة بأهمية العمل النقابي الكبرى، وضرورة تقويته باعتباره سلاحاً في يد العمال للدفاع عن حقوقهم ومواجهة الاعتداء على مكاسبهم. ومن جهتها قوى الفساد والنهب الكبيرة وحلفاؤهم يدركون أهمية هذا السلاح، ولذلك يمنعونه بأشكال مختلفة من ممارسة دوره المناط به، ويسعون بشكل مراوغ لتشجيع التشتت النقابي، وضرب صفوفه لقد شهدت الدورة النقابية السادسة والعشرين المنصرمة كثيراً من التراجعات الكبرى عن العديد من المصالح والحقوق المختلفة اتجاه الطبقة العاملة واتجاه قطاع الدولة وخاصة الإنتاجي منه، وعلى سبيل المثال، حمل قانون التشاركية لسنة 2016 العديد من الإجراءات لتطبيق تلك التراجعات اتجاه قطاع الدولة. الدخول في نفق التقشف بنفقات علاج العمال والحوافز وعدم تأمين المواصلات للكثير من العاملين، وتجميد الأجور وضرب الخدمات العامة من تعليم والصحة وغيرها، ورفع أسعار المحروقات المختلفة من مازوت وبنزين وفيول وغاز، والدخول في دوامة غلاء مستمرة حتى اليوم، ولكن في نفس الوقت تُعطى التشجيعات والمساعدات لكبار الفاسدين والناهبين والمضاربين العقاريين وغيرهم من سماسرة الريع. لقد كانت مرحلة تفاقم الفوارق الطبقية وتدهور وتفقير المفقرين أكثر فأكثر، وزيادة عدد المهمشَّين ونسبة البطالة في هذا الواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي لا بد من نهوض العمل النقابي وتصدره، وأن تلعب النقابات دورها في التعبير عن عدم الرضا والاحتجاج، وتعيد تنظيم نضالات العمال، والمطلوب هو حشد كل صفوف الطبقة العاملة سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة، إن تنظيم كل هذه الفئات على أهم المطالب سيوفر الضغط اللازم، ويبني موازين قوة تجعل المفاوضات والحوارات ذات مغزى، وتمكن من فرض التراجع المطلوب لصالح حقوق العمال. وبهذا ستتمكن الحركة النقابية من استعادة القوة لصفوفها وتصبح قوة نقابية ذات تأثير.

ويمكن أن يكون لها دورٌ هامٌ في لجم هذه السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة المحابية لقوى رأس المال. والمعادية لمصالح العمال والكادحين الفقراء على طول الخط. فهي ليست مجرد هيئات نقابية ينحصر نشاطها في مجال الخدمات النقابية البسيطة من مساعدات إنسانية صحية واجتماعية أشبه بالجمعيات الخيرية على أهميتها، وليس دورها الوساطة بين العمال وأرباب العمل سواء الخاص أو الدولة. بل هي قوة لا يمكن الاستهانة بها وبإمكاناتها، وخاصة عندما تزداد صلابةً في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومطالبها، وعلى رأسها حقوق العمال المتعلقة برفع مستوى حياتهم ومعيشتهم بما يوازي متطلبات حياة العمال الأساسية والضرورية. وفي المقدمة منها رفع الأجور لمستوى متوسط المعيشة، واجتثاث الفساد الكبير والنهب والغلاء، وهذه أيضاً ليست قضية العمال وحركتهم النقابية فحسب، بل هي قضية وطنية كبرى بامتياز. ولا يجوز للحركة النقابية أن تهادن بها أو تؤجلها اليوم، وما نشهده اليوم من ارتفاع في تكاليف المعيشة اليومية والتلاعب بأسعار سعر الصرف لليرة السورية مقابل العملات الأخرى، يثبت لنا يوماً بعد يوم أن هذه القوى لا تفكر إلّا بأن تزداد أرباحها من

الطبقة العاملة

إضراب عمال الصحة في هولندا

أضرب ما يقارب 150 ألف عامل في مشافي يوم الأربعاء 11/20 للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. حيث استجاب العمال في جميع أنحاء هولندا لدعوة اتحاد نقابات العمال في هولندا، وتوقفت 83 مستشفى و32 مركزاً طبياً عن تقديم الخدمات الصحية ليوم واحد، باستثناء حالات الطوارئ ويطالب العمال بظروف عمل أفضل، وزيادة بنسبة 5% على الرواتب. وقال أحد المشاركين في الإضراب إن العمال أضربوا، لأنَّ ظروف العمل باتت لا تحتمل. وأنَّ الأجور في القطاع الصحي مجمّدة، ولا يوجد عدد كاف من العمال لتقديم الخدمات الكافية وإذا لم تُحل المشكلة، فلن يكون هناك ممرضات في المستقبل وهذا شيء لا نريده.

إضراب عمال خدمات القطارات في كوريا الجنوبية

بدأ عمال السكك الحديدية في كوريا الجنوبية الإضراب، يوم الأربعاء 11/20؛ إثر فشل المفاوضات مع مشغل السكك الحديدية. وذكرت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية، أنه من المتوقع تشغيل 82% فقط من خدمة القطارات ومترو الأنفاق التي تديرها كوريا للسكك الحديدية في سيئول وإنتشون وإقليم كيونجكي وتشغيل القطار السريع بنسبة 69% من معدل التشغيل الطبيعي، وتشغيل قطاري سيماول وموكونجهوا بنسبتي 58% و62% على التوالي، هذا وقد انضمت إلى الإضراب الخطوط الأخرى بدون تحديد موعد نهائي لذلك. وتُطالب النقابات الممثل لعمال السكك الحديدية الشركة بتحسين ظروف العمل وتعيين 4 آلاف عامل إضافي.

مصر: إضراب العاملين في شركة «إيبيكو»

دخل يوم الاثنين الماضي جميع العاملين في الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية «إيبيكو» في إضراب عن العمل، بسبب رفض إدارة الشركة الاستجابة لمطالبهم بزيادة أجورهم بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار والغلاء ودفع مستحقاتهم المالية المتأخرة من الأجر الإضافي والتأمين الصحي لأسر العاملين، والحصول على ترفيعاتهم الدورية، وتثبيت العمال المؤقتين وتأمين الموصلات للعمال. وتعتبر إيبيكو هي أول شركة للأدوية في مصر والشرق الأوسط للتصنيع الجيّد للدواء، وهي تابعة لوزارة قطاع الأعمال العام الحكومية، إذ يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1980 وتضم أكثر من 5 ألاف عامل على مساحة 90 ألف متر، وهي سادس أكبر شركة من حيث حجم المبيعات في مصر.

تونس: عمال شركة الجنوب للخدمات يضربون

يواصل عمال شركة الجنوب للخدمات في تونس اعتصامهم مع دخول عدد من العمال في إضراب عن الطعام في ساحة شركة «أو أم في» النمساوية في صحراء تطاوين، مطالبين بصرف أجور العمال المستحقة، ومنح العمال الزيادات الدورية وضمان تحسين ظروف العمل، والإقامة إلى جانب مطالبتهم بعودة العمال الموقوفين وتعويض العمال المتقاعدين والمتوفين ودفع كافة المستحقات التي بذمة الشركة والمطالبة بتنفيذ محاضر الجلسات والاتفاقيات المبرمة بين الشركات المنتجة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة الجنوب للخدمات ومراجعة بعض بنود العقود الحالية، من الجدير ذكره أنَّ ساحات الشركة تشهد وقفات احتجاجية يومية للعمال خلال الفترة الماضية قبل قرارهم تنفيذ إضراب عن الطعام وتضم الشركة أكثر من 500 عامل في مختلف الأقسام.

الأجور زادت والضريبة بقيت والهم مستمر!

بَحَّت حناجر العمال والنقابيين في كل منابرهم من أجل زيادة في الأجور تمكنهم من سد الثغرات الكبيرة في مستوى معيشتهم ومتطلباتهم الحياتية من غذاء وكساء وطبابة وأجور سكن وتعليم ومواصلات وغيرها من الأمور التي لا مجال لتعدادها، لأن المتطلبات تزداد ولا يمكن تلبيتها بهذه الأجور الزهيدة التي طال انتظار زيادتها، ولكن الحكومة ومنظريها الاقتصاديين كانوا يتحفونا بمواقفهم التي مفادها ليس هناك زيادة إن لم يتدفق علينا الاستثمار، وإن لم يتحسن الوضع الإنتاجي، ولكن لم تتدفق تلك الاستثمارات ولم يتحسن الوضع الإنتاجي وخلافه، ومع هذا خرجت الزيادة على الأجور ماذا يعني هذا؟ ما هي المتغيرات عند الحكومة التي جعلتها تصدر زيادة على الأجور؟ هذه أسئلة لا إجابة عنها، ولكن ربما الوقائع ستجيب عن تلك التساؤلات.

■ عادل ياسين

بالعودة إلى الزيادة المعلنة والتي هي لا تغطي ولو جزءاً يسيراً من وسطي تكاليف المعيشة المقدرة بما ينوف عن 300 ألف ليرة سورية، برغم ذلك فإن الزيادة هذه ستتحمل قدراً عالاً من العبء الضريبي حسب المرسوم التشريعي رقم /46/ لعام 2015 ليس هذا وحسب، بل ستتحمل أعباء أخرى، مثل نسبة الانتساب للنقابات مع توابعها والبالغة 3% من الأجر المقطوع وارتفاع نسبة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية البالغة 7% من الراتب المقطوع كل هذه الاقتطاعات ستتحملها الأجور، وبالتالي ستصبح الفائدة المرجوة منها أقل بما لا يقاس مع الواقع الذي يعيشه العمال والموظفون المشمولون بالزيادة المفترض تغييره أو تحسينه، هذا جانب، والجانب الأخطر، هو تآكل الأجور قبل الزيادة وبعدها بسبب أسعار الصرف المتغيرة في كل لحظة مع تغير سعر الدولار التي تسببت بارتفاعات عجيبة بالأسعار ليس لها مبرر ولا قانون سوى قانون الاحتكار الذي يُهيمن على الأسواق وما فيها من مواد متحكم بأسعارها.

طالما نحن ما زلنا في موضوع الزيادة هناك شريحة كبيرة من العمال لم تشملها الزيادة، وهي متروكة لإجراءات قد تقوم بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمعية أرباب العمل من أجل رفع أجور عمال القطاع الخاص وقد لا تحدث تلك الزيادة لهم، وفي هذا الموضوع سوابق مع آخر زيادة حصلت، حيث لا يوجد ما يجبرهم على الزيادة بسبب قانون العمل رقم /17/ الذي حدد شكل العقد بين العامل ورب العمل على أساس العقد شريعة المتعاقدين، وبهذا قد يفقد العمال في القطاع الخاص حقهم في زيادة أجورهم ومن أجل تحقيق الزيادة سيلجأ العمال إلى طرق أخرى ينتزعون بها حقهم في زيادة أجورهم.

إن نسب الضرائب على الأجور عالية وتصل إلى حدود الـ 22% وهذه النسب ليست عادلة قياساً بما يتم من التهرب الضريبي الكبير

إن المطلب الأساس الآن كيما تكون الزيادة الأخيرة تحمل قدراً من التحسين في الوضع المعيشي هي:

تخفيض النسب الضريبية على أجور العمال بشكل عام.

إعفاء الحد الأدنى من الأجور البالغ 47675 ل.س من الضريبة.

فتح سقف الأجور لكل الفئات، وعدم تحديدها بمبلغ يصل إليه الأجر.

إن نسب الضرائب على الأجور عالية وتصل إلى حدود الـ 22% وهذه النسب ليست عادلة قياساً بما يتم من التهرب الضريبي الكبير، وكذلك من التكليف الضريبي للتجار والصناعين والمهن التي لديها دخل عال، والتي لا تدفع من الضرائب إلا القليلَ ولا تصل نسبة دفعهم لما هو متوجب على العمال وأصحاب الأجور أن يدفعوه، لأن أجور العمال متحكم بها، بينما التكليف الضريبي المفترض على غيرهم يمكن التلاعب به بأشكال مختلفة وتقدم بيانات غير متطابقة مع الأرباح المتحققة لديهم بفعل عوامل كثيرة لا نريد الخوض بها.

أحد الاقتصاديين قال على محطة إذاعية إن الزيادة ستخفض المبلغ المصروف على الغذاء من 80% إلى 50% شرط عدم رفع الأسعار هذا يعني حسب الكلام أن الزيادة ستحقق وفراً لدى العمال مقداره 30% سيصرفها العمال على ملذاتهم الشخصية في حال لم ترتفع الأسعار، ولكن الأسعار ارتفعت قبل الزيادة بشكل جنوني وارتفعت بعد الزيادة أيضاً، مما يعني أن زيادة الأجور قد تبخرت مسبقاً ولن «يتبهنكوا» العمال من الوفر الذي قال عنه الخبير الاقتصادي، بل ستزيد المعاناة أكثر ومعها سترتفع متطلباتهم، لأنَّ ما كانوا يحصلون عليه قبل الزيادة لن يحصلوا عليه بعد الزيادة بالرغم من أن الحكومة قد وجهت وزاراتها لضبط الأسعار، وللضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه أن يتلاعب بالأسعار، ولكن كيف سيتم ذلك، وما هي الآليات والأدوات التي سيتم بها قمع المعتدين على أجور العمال لم يقل لنا أحد؟

الحكومة وعدت بحزمة من الإجراءات لضبط سعر الصرف وضبط الأسواق وهذه الإجراءات تتضمن إصلاحاً حقيقياً في منظومة الأجور والرواتب، وهذا القول على ذمة الخبير الاقتصادي، وهو متفائل بتلك الحزمة التي كان من المفترض القيام بها مبكراً، بحيث لا يحدث ما هو حادث الآن من ارتفاعات صاروخية في سعر الصرف، والتي نتيجتها إلى الآن كارثية على الليرة السورية من حيث القدرة الشرائية، وعلى مجمل الاقتصاد، وخاصة الصناعة التي تعيش حالة كساد وشبه توقف عن الإنتاج.

إن الإجراء الحقيقي الذي يمكن أن تقوم به الحكومة على هذا الصعيد هو الإمساك القويُ بالسوق من حيث الاستيراد والتوزيع والتسعير، أي أن تعود إلى دورها المفترض الذي كلفها به الدستور، وألاَّ تترك كل تلك الأمور لحفنة من الفاسدين والمحتكرين الكبار ليتحكموا برقاب العباد وبلقمتهم.

شكوى مُحقّة تنتظر الحل

تزايدت شكاوى حملة الدكتوراه خلال الفترة الأخيرة، وذلك على أرضية الحديث عن مسابقات تعيين أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية ومقدماتها وتداعياتها.

■ قاسيون

وقد نشرت صفحة «صوت طلاب الدراسات العليا في سورية «دكتوراه- ماجستير»» على «فيسبوك» رسالة موجهة إلى وزير التعليم العالي، تتضمن شكاواهم ومعاناتهم مع التفنيد للكثير من الإجراءات بما يخص المسابقات، وقد تداولتها بعض وسائل الإعلام.

ونظراً لأهميتها، فيما يلي نعيد نشر الرسالة كما وردت:

مقدّمة: العشرات من حملَة شهادة الدكتوراه في مختلف الاختصاصات على امتداد الجمهورية العربية السورية.

إلى سيادة وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور بسّام إبراهيم الموقّر

نحن- حملَة شهادة الدكتوراه على امتداد الجمهورية العربية السورية- نتقدّم بشكوى عن طبيعة الفساد الحاصل في الجامعات والكلّيات الرسمية القديمة منها والناشئة، لجهة آلية تطبيق قانون تنظيم الجامعات، بما يتعلّق تحديداً بمسابقة تعيين أعضاء هيئة تدريسية، المُزمع الإعلان عنها قريباً، على نحو ما يتوضّح اختصاراً في النقاط الآتية:

1- ما زال القائمون على تطبيق قانون تنظيم الجامعات الرسمية، بدءاً برؤساء الأقسام وانتهاءً برؤساء الجامعات، يكررون فساد المسابقة السابقة التي تمّ الإعلان عنها عام 2017م، من حيث تضييق مجالات الاختصاصات المطلوبة، وشطب جزء منها، برغم حاجة الأقسام في الكليات والجامعات الرسمية جميعاً القديمة منها والناشئة إلى كوادر علمية أكاديمية مختصّة «أعضاء هيئة تدريسية»، ترفد وترمّم الجسد الجامعي الرسمي إثر النزيف الحاد والمميت، الذي تعرّضت له جامعاتنا الرسمية لأسباب باتت معروفة للجميع من تسرّب وهجرة وإحالة عدد كبير على التقاعد وسوى ذلك.

2- وإيغالاً في استثمار قانون تنظيم الجامعات وتجييره لمصالح شخصية بعيدة كلّ البعد عن مراعاة المصلحة الوطنية العلمية العليا، ولا سيما في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد، تتمّ تغطية النقص الحادّ في كوادر أعضاء الهيئة التدريسية في مختلف الجامعات بأساليب لا قانونية ملتوية تتمثّل بالآتي:

أ-» الاستعانة- خلافاً للقانون- بأعضاء هيئة فنيّة من حملة شهادة الماجستير «قائمين بالأعمال»، ممن لم يكملوا تخصّصاتهم، وليسوا مؤهّلين علمياً بعد لتأدية المهام التدريسية الموكلة إليهم، والمنوطة قانوناً- على سبيل الحصر- بمن أتمّ تخصّصه من حملة شهادة الدكتوراه، مع الاستعانة بكوادر غير متخصصة على الإطلاق أو من اختصاصات بعيدة.

ب-» التّذرُع بأعداد الموفدين خارجاً من الذين تلزمهم سنوات لإكمال تخصّصاتهم، ناهيك عن أنّ جزءاً كبيراً منهم ذهب ولم يعُد، لأسباب معروفة إن لم يكن جميعهم تقريباً، وعددهم يتجاوز الألفين، حسب تصريحاتكم- معالي الوزير- لإحدى الصحف الوطنية الرسمية.

ج-» التّذرُع بتغطية النقص الحادّ عبر تكليف أعضاء هيئة تدريسية ممن هم داخل الملاك، برغم مغايرة اختصاصاتهم مغايرة تامّة للاختصاصات الشاغرة، بشهادة الأساتذة الدكاترة المدرّسين جميعاً في الأقسام.

د-» التذرّع بمحدوديّة الاعتمادات المالية التي لا تغطّي نفقات مختلف الاختصاصات الشاغرة، علماً أنّ المسألة لا تتجاوز عمليّة تحويل هذه الاعتمادات من قطاع إلى آخر، الأمر الذي لا يثقل كاهل قطاع التعليم العالي على نحو ما يدّعي البعض، إضافة إلى وفرة الاعتمادات المالية للمتسرّبين من الكوادر التدريسية الجامعية، والتي يمكن تخصيصُها لتغطية مختلف الاختصاصات الشاغرة بمنتهى البساطة واليسر.

تتمّ تغطية النقص الحادّ في كوادر أعضاء الهيئة التدريسية في مختلف الجامعات بأساليب لا قانونية ملتوية

3- كلّ ما نتقدّم به موثّق ومُدعَّم بوثائق وإثباتات، ناهيكم عن كمّ الملفّات والوثائق المتوافرة لدى مديريات وزارة التعليم العالي، الذي حدّد نسبة النقص الحاصل والتلاعبات التي تمارس لجهة إقصاء الكوادر المؤهّلة بنسبة تقارب «86%»، والنسبة الباقية معلقة، وتحديداً من الموفدين الذين استغلوا ويستغلون الإيفاد لمكاسب مادية، وبغرض الهجرة، وهذا ما حدث مع النسبة المشار إليها.

4- يطرح المرء تساؤلات عدّة حول هذه القضية: هل هذه هي الحلول الإسعافية المرجوّة التي يحتاج إليها أهمّ قطاع من قطاعات الوطن، قطاع التعليم العالي، الذي يشكّل منطلقاً رئيساً في عملية التأهيل الوطني وإعادة إعمار العقل السوري ورأس المال البشري، أم أنّ وراء ذلك غايات ما فوق- أو ما تحت- وطنية، لا تمتّ لوطَننا السوري بصلة؟!

نضع القضية برسم أصحاب الشأن المعنيين وعلى رأسهم معاليكم- سيادة وزير التعليم العالي- وقد قابلناك مراراً دون نتيجة تُذكر، عسى أن تتمّ مساءلة قطاع التعليم العالي في الكليات والجامعات، وإلزامه بأسرع وقت بتدارك الفساد الذي بات يُمارس دون حسيب أو رقيب أو وازع وطني وأخلاقي، فالانهيار في المؤسسة التعليمية العالية بات قاب قوسين أو أدنى، أو إنه شرع بالانهيار فعلاً.

«أبو ذنب» بطريقه للاستهلاك المحلّي

بشرى، غير سارة للمواطنين، زفّتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية نهاية الأسبوع الماضي تتضمن: «موافقتها على إضافة أغنام الذبح إلى الدليل التطبيقي المعتمد لمنح الموافقات لإجازات الاستيراد، وبالتالي السماح باستيرادها إلى سورية»، وذلك بحسب ما ورد عبر وسائل الإعلام.

■ نوار الدمشقي

وبحسب موقع الاقتصادي بتاريخ 2019/11/19، «جاءت الموافقة بناء على توصية اللجنة الاقتصادية بالسماح باستيراد ذكور الأغنام، وضمن الشروط المتفق عليها مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي».

مصلحة المواطن ذريعة

في الأسباب الموجبة للموافقة والقرار أعلاه أنه «بهدف تأمين اللحوم لا سيّما الحمراء منها بأسعار مناسبة في ضوء ارتفاع أسعارها مؤخراً، حيث وصل سعر كيلو الغنم الحي إلى 2600 ليرة سورية، ووصل سعر كيلو لحم الخاروف الهبرة لـ9 آلاف ليرة».

أي إن السبب المعلن هو تأمين حاجات الاستهلاك من مادة اللحوم الحمراء «بأسعار مناسبة»، ولا ندري إن كان ذلك سيقتصر على استيراد ذكور الأغنام، أم أنه قد يشمل استيراد اللحوم المثلجة أيضاً، وبمطلق الأحوال فإن المصلحة الحقيقية الكامنة خلف هذه الموافقة هي مصلحة المستوردين أولاً وآخراً، أو بعضهم كما جرت العادة في عمليات الاستيراد الكبيرة، حيث يستفيد منها الكبار فقط لا غير، والسعر ذريعة ليس إلا، خاصة وأن أسعار لحوم العواس في السوق المحلية ليست حالة طارئة حدثت الآن!.

وبجميع الأحوال، كأن المواطن كتب عليه الحرمان من لحم غنم العواس البلدي المحلي، وسيتم تعويضه عن ذلك بلحوم الأغنام المستوردة «أبو ذنب» كما يسميها غالبية السوريين، مع العلم أن اللحوم الحمراء، وخاصة الغنم، سبق وأن خرجت من حيز الاستهلاك عن موائد غالبية السوريين نظراً لارتفاع سعرها، اللهم باستثناء القلّة الذين يستهلكون لحوم العجل والبقر، أما النخبة من علية القوم فلا يعنيهم لا من قريب ولا من بعيد موضوع السعر، كما لن يقبل هؤلاء باستهلاك نوعية «أبو ذنب» من كل بد.

وبناءً على ما سبق، نتساءل مع المواطنين الموعودين باستهلاك «أبو ذنب» المستورد، خاصة في ظل التجارب المريرة بهذا الشأن خلال السنين الماضية، بما في ذلك لحوم الجاموس: بأي سعر سيتم توفير هذه اللحوم، وهل سنرى لحوم غنم مثلجة مستوردة أيضاً؟.

أمّا المؤسف فهو أن عمليات تهريب الأغنام العواس ما زالت مستمرة، ينعم بها المستهلكون في بلدان ودول الخليج، فيما يُحرم منها السوريون، ناهيك عما يتم تصديره منها رسمياً بين الحين والآخر.

ولعل الأجدى من الوزارات المعنية «الاقتصاد- التموين- الزراعة- وغيرها» أن تتعاون من أجل الحد من عمليات تهريب أغنام العواس أولاً، ومنع تصديرها ثانياً، والأهم ثالثاً هو العمل على تخفيض سعر لحومها في السوق المحلية وذلك من خلال تقديم الدعم الحقيقي للمربين من أجل زيادة أعدادها، مع مراقبة عمليات البيع والذبح والتسعير منعاً للاستغلال، وأهم الأهم هو تحسين الوضع المعيشي للمواطنين بشكل فعلي في حال كانت النية الحقيقية هي مصلحتهم.

ما الذي يعنيه نقل أعمال

بعد لأيٍ، وبعد جهودٍ مضنية استمرت قرابة العامين، خرجت اللجنة الدستورية إلى النّور لتعقد أول اجتماعاتها الموسعة يوم 30 من الشهر الماضي، والذي تلاه اجتماع للجنة المصغرة استمر أسبوعاً آخر. وهي تتحضر الآن لانعقاد الدورة الثانية يوم الإثنين 25 تشرين الثاني.

■ سعد صائب

نناقش في هذه المادة، ومن وجهة نظرنا الخاصة، معنى وأهمية الطرح الذي تقدمت به منصة موسكو للمعارضة السورية حول نقل اجتماعات اللجنة الدستورية إلى دمشق، ضمن ناظمين أساسين هما تأمين الضمانات اللازمة، وكذلك استمرار دور الأمم المتحدة الميسّر، وذلك ضمن عناوين أساسية هي التالية «رمزية المكان، المعنى السياسي للمكان، ذرائع الرافضين»

رمزية دمشق

لا يمكن لوطنيٍّ سوريٍّ، أياً كان موقفه واصطفافه السياسي، أن يتعامل برضا مع مسألة كتابة دستور بلاده خارج الأرض السورية؛ فعدا عن المعنى الوطني الواضح لهذه المسألة، فإنّ التاريخ السوري يشهد بأنّ التجربة الدستورية لسورية، واحدةٌ من أقدم التجارب الدستورية وأكثرها ريادة، على الأقل مقارنة بأكثر من ثلثي دول العالم، ابتداءً من دستور 1920، ومروراً بالدساتير السورية المتلاحقة، الدائمة منها والمؤقتة. وذلك إلى جانب المساعدة التي قدمها السوريون لعدة دول عربية في صياغة دساتيرها. في ظلّ هذا كلّه، تغدو مسألة كتابة دستور لسورية خارجها، مسألة نافرة وخروجاً عن السياق التاريخي التطوري لسورية.

واستباقاً، نقول هنا، إنّ من المحق تماماً أن يتساءل الإنسان عن معنى الكلام السابق كلّه في حال كان الظرف الملموس غير سامح بذلك، وبالدرجة الأولى مسألة الأمان الشخصي المباشر لأعضاء اللجنة أنفسهم وعائلاتهم واحتمالات تهديدهم أو الضغط عليهم وإلخ... ولكن إذا جرى تأمين الضمانات اللازمة وبإشراف من الأمم المتحدة، هل يمكن أن يبقى هذا السؤال قائماً ومشروعاً؟ هذه مسألة سنناقشها بشكل أكبر في العنوان الثالث.

المعنى السياسي للمكان

بالعودة إلى رمزية المكان، وبالارتباط معها، ليس بالمعنى الوطني والتاريخي فحسب، بل وأيضاً من وجهة نظر سياسية مباشرة ارتباطاً بالقرار 2254، فإنّ هذا القرار ينبغي أن يطبّق في نهاية المطاف في سورية نفسها، وعلى الأرض السورية، وليس خارجها.

بهذا المعنى أيضاً، فإنّ مختلف المسارات المتعلقة بالحل السياسي «جنيف، أستانا، سوتشي»، والتي تتوزع على خارطة الكوكب، تلتقي في أمرين شديدي الوضوح: 2254 كأساس لها جميعاً، وسورية كمكان للتطبيق. رغم الوضوح الشديد لهذه الحقيقة بجانبيها «2254 كجوهر لكل المسارات، الأرض السورية كمكان للتطبيق»، إلّا أنّ السِّجال السياسي الذي تصدرته قوى متشددة عبر سنوات الأزمة الطويلة، كان يعمل دائماً على تشويه هذه الحقيقة؛ تارة عبر اختلاق تناقض بين هذه المسارات وجعلها معادية لبعضها البعض أو منقطعة الصلة فيما بينها، وتارة أخرى عبر محاولة فصل جزء من هذه المسارات أو كلها أحياناً عن القرار 2254، وأخيراً عبر محاولة فصل المسارات الثلاثة و2254 عن سورية نفسها، لتحويلها كلها إلى عوامل هامشية سواء بالنسبة لأولئك الذين لا يريدون أي تغيير في الداخل السوري، أو بالنسبة لأولئك الذين يريدون تغييراً انقلابياً لا ينسجم لا مع 2254 ولا مع بيان جنيف، ولا مع أي قرار من القرارات الدولية. لتصبح المسألة بالنسبة للمتشددين من هذا الطرف ومن ذاك، متشابهة، بل وأحياناً متطابقة في كيفية تعاملها الملموس مع هذه المسألة ومع القرار 2254؛ حيث يتحول التأييد الشكلي للقرار إلى «مراوغة» سياسية اضطرارية بانتظار تغيّر موازين القوى بما يسمح بالعودة إلى الطروحات الأولى والشعارات الأولى. وبالطريقة نفسها مع بعض التعديلات، يسعى من يرفضون أي تغيير كان، إلى «مراوغة» سياسية أيضاً، وبانتظار تغيُّر ميزان القوى بما يسمح بسحق أي أمل في التغيير.

ويتقاطع هذا وذاك في محاولتهما إبقاء الأمور معلقة، وإبعاد شبح تطبيق القرار 2254 الذي يعني في جوهره، تجاوز المتشددين من كل الأطراف لتهيئة الظروف المناسبة للشعب السوري لكي يتخذ قراره بنفسه، ولكي يقرر مصيره، ولينقل بلاده باتجاه جديد من الواضح أنّ نخباً في الطرفين المتشددين لا تريده بل وتخشاه، وربما لمعرفتها العميقة برأي السوريين بها، سواء كان هؤلاء السوريون محسوبين شكلياً في إطار المعارضة أو في إطار الموالاة.

نضيف إلى ذلك، أنّ انتقال أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، ضمن الناظمين الذين أكدت عليهما منصة موسكو، أي الضمانات اللازمة وإشراف الأمم المتحدة، يعني انطلاق عملية التغيير بشكل حقيقي، يعني انطلاق عملية التنفيذ الفعلي للقرار 2254؛ أي إنّ الطرفين المتشددين الذين لا يزالان يتهربان من الاعتراف ببعضهما البعض، بل ويكيلان لبعضهما من التهم والتصريحات ما يشعل حروباً أشد من كل تلك التي مرت حتى الآن، وحين يكونان مع بعضهما البعض على طاولة واحدة في دمشق بالذات، وليس في جنيف، أي داخل سورية نفسها، سيجدان نفسيهما في مواجهة الحقيقة التي لا يبدو أنهما يحبانها إطلاقاً: التغيير سيأتي بإرادة السوريين وقرارهم، وكل الأطراف السياسية ستكون مضطرة إلى العودة إلى الشعب السوري نفسه ممراً إجبارياً نحو الشرعية في سورية الجديدة، التي يقرر الشعب السوري شكلها ومضمونها.

لا يمكن لوطنيٍّ سوريٍّ أياً كان موقفه واصطفافه السياسي أن يتعامل برضا مع مسألة كتابة دستور بلاده خارج الأرض السورية

بكلام آخر، فإنّ نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، لا يعني فقط بدء تنفيذ القرار 2254، بل ويعني في الجوهر بدء تطبيق حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وضمناً في إظهار رأيه الحقيقي في كل القوى التي تتصدر المشهد! وضمن هذا السياق، يغدو من المفهوم تماماً لماذا يصبح طرحٌ من هذا النوع «مرعباً» لمتشددين من أطراف مختلفة، أياً كانت مواقفهم المعلنة من هذه المسألة.

ذرائع الرافضين

تتلخص ذرائع رافضي الفكرة المعلنة بما يقولونه في نقطتين أساسيتين: الأولى هي «الخوف من قمع النظام واحتمالات تهديده المباشر لحياة أعضاء اللجنة وحياة أسرهم، ناهيك عن تهديد الممتلكات»، والثانية في أنّ «نقل اللجنة إلى دمشق، يعني اعتراف المعارضة بالنظام»!

سنعالج هذين الطرحين كلاً على حدة، ونبدأ مع مسألة الخوف. إنّ ما طرحته منصة موسكو مقرون بشكل واضح بوجود الضمانات اللازمة وبإشراف الأمم المتحدة، وهذا وحده كاف لإسقاط هذه الذريعة لو كانت النية لدى الرافضين صادقة، أي لو جاء رفضهم مثلاً ضمن إطار القول إنّ الضمانات ليست متوفرة حتى الآن، ولكن حين توفرها فإننا نوافق على الفكرة. أكثر من ذلك،

اللجنة إلى دمشق؟

وليقين الرافضين بأن ذريعتهم واهية وهشة وشديدة الضعف، يمكن متابعة تصريحاتهم، وتصريحات المواقع والمنابر الإعلامية الموالية لهم، والتي أغفلوا فيها بشكل كامل ما قالته منصة موسكو حول الضمانات وإشراف الأمم المتحدة، لكي يغدو الموضوع كله أنّ منصة موسكو تدعو إلى نقل الاجتماعات إلى دمشق، ونقطة انتهى.

من جهة أخرى، وفي مناقشة مسألة الخوف نفسها، فإنّ ما يقوله المتشددون في الطرف المعارض خاصة، عن «خوفهم»، يعكس جانباً آخر أكثر عمقاً، ويفضح مسألة قلناها مراراً: هؤلاء يطرحون شعارات كبرى يريدون للسوريين أن يدافعوا عنها بدمائهم وبيوتهم وأموالهم، في حين يبقون هم خارج البلاد آمنين مطمئنين مزاودين بـ«ثوريتهم» على الناس. وفي هروبهم وإغفالهم لما قالته منصة موسكو عن الضمانات اللازمة، وإنْ افترضنا أنّ تلك الضمانات لن تكون كافية لتحقيق أمانهم مئة بالمئة، فإنهم يقدمون شهادة فقر حال ثوري جديدة عن أنفسهم؛ فأي نضال ثوري ذاك الذي يريدونه، نضال فنادق ومؤتمرات خال من أي احتمال خطر؟! أليست بهم رغبة كـ«ثوريين» أن يكونوا في سورية نفسها، وأن يطرحوا آراءهم و«برامجهم» ويناقشوها مع الناس بشكل مباشر، كما تفعل أية قوة سياسية طبيعية، ولا نقول هنا ثورية؟!

بما يتعلق بمسألة «الاعتراف بالنظام»، فإنّ من يلقون هذه الذريعة أقل ممن يلقون الأولى، لأنها أكثر فجاجة ووقاحة في تعارضها مع القرار الدولي 2254، فالقرار حين يتكلم عن التوافق وعن التراضي، إنما يتكلم ضمناً عن اعتراف كل طرف بالطرف الآخر، لأنّ الاتفاق مستحيل دون عتبته الأولى: الاعتراف المتبادل. ولذا فإنّ من يطرحون هذه الذريعة عليهم أن ينتبهوا جيداً إلى معنى ما يقولون.

بالعودة إلى مسألة الخوف، يمكننا القول إن جوهر المسألة ربما يكمن في التركيبة المتصدِّرة ضمن المعارضة المتشددة، والملأى بالمسؤولين السابقين المدللين في حياتهم «الموالية» و«المعارضة»، والذين لم تكن لهم علاقة في يوم من الأيام، لا بالنضال السياسي على عمومه، ولا بالنضال الثوري خاصة. وهؤلاء لا غرابة إطلاقاً في أن يكون ديَدنهم هو الخوف.

على المقلب الآخر، فإنّ بين من يعلنون موافقتهم على الفكرة بعد طرحها، من يعلن ذلك صادقاً في ما نعتقد، ولكن بينهم أيضاً متشددون يعلنون موافقتهم من باب الحرج السياسي، ويعولون على رفض الطرف الآخر لها كي تبقى بعيدة عن التطبيق. هذا على الأقل ما يمكن استنباطه مباشرة من سلوك المتشددين الجليِّ والواضح في محاولة التقليل من شأن اللجنة الدستورية، بل ومن القرارات الدولية ككل، وعلى رأسها القرار 2254، وأيضاً في حقيقة واضحة، هي رفض المتشددين لتغيير حقيقي ينهي الأزمة ويفتح الباب أمام سورية جديدة، يعلو فيها الصوت الحر للشعب السوري فوق كل الأصوات الأخرى...

في الختام

إنّ انتقال أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، وعلى أساس توفير الضمانات اللازمة وبإشراف الأمم المتحدة، هو مطلب محقٌ ووطنيٌ بكل المقاييس، وهو مطلب لا ينسجم مع 2254 وجنيف وأستانا وسوتشي فحسب، بل ويفتح الطريق نحو التنفيذ الفعلي لها، بعيداً عن «المراوغات» السياسية التي تبقي مأساة الشعب السوري قائمة وتزيدها عمقاً، وتشخن في قلوب السوريين طعناً، بانتظار تغيُرات دولية تقود نحو منع التغيير كلياً، أو نحو تغيير انقلابي، ليس أمام أيٍّ منهما أية فرصة واقعية بالتحقق.

صرخة الشعوب التي لا يطيق الغرب سماعها

الجوعى، والعاطلون عن العمل، والمتآكلة دخولهم، وكل من تقف منظومة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية السياسية في وجه تقدمهم إلى الأمام وملامستهم لطموحاتهم وفتح أفقهم... كل هؤلاء غاضبون ولا يملكون ما يخسرونه وسط استعصاء التغيير دون قلب الموازين الاجتماعية.

■ ليلى نصر

وهؤلاء تحديداً كُثُر في منطقتنا، التي يمثل الشباب الشريحة الأوسع عمرياً فيها، والتي توقَّف تقدمها الفعلي منذ سبعينيات القرن الماضي، بينما استمرت النخب بالانتفاخ والتغوّل والثراء الذي يربطها حكماً بالمنظومة الاقتصادية العالمية في الغرب... وكل هذا وسط «صفر ديمقراطية» لأغلب الأنظمة، أو ديمقراطية الطوائف لأنظمة سحقها الغرب وأعاد تكوينها، أو ما بينها من نُظم سياسية تترك مساحات للحركة الاجتماعية كانت تضيق كلما ازداد الثراء في الأعلى.

إن هذا الغضب مستحق وعميق ويتفاعل في شوارع المنطقة من المغرب إلى إيران، ومن السودان واليمن وحتى تركيا، آخذاً أشكالاً مختلفة دون أن يستثني بلداً. وهو جزء من الغضب العالمي الذي يشكل وجه المرحلة القادمة لعالمنا عبر الصراع...

يتباين الموقف من هذه الحركات الشعبية الناشئة، ونرى اليوم انقسامات بين الشرائح الشعبية، التي تقف موقفاً سلبياً من هذه الحراكات، وتنظر إليها بعين الريبة، وتبحث عن أصابع الغرب، مترصدة المؤامرة التي تحرك الآلاف وتستهدف الاستقرار، متجاهلة بهذا الأسباب الموضوعية التي لا تغيب عن أعين أي مُدقق موضوعي، والتي تكون مسبباً أساسياً لهذه الحراكات.

فهل فعلاً يرى الغرب في الغضب الشعبي فرصة للفوضى، ينبغي تسلقها؟! وهل ينشد الغرب «الثورات الشعبية»؟!

فالغضب الشعبي ما هو إلا استحقاق موضوعي يحاول الغرب أن يستفيد منه، بعد أن انتهت محاولات إثارة الفوضى عبر الثنائيات الوهمية التي كان شكلها الأبرز في منطقتنا، الانقسام الطائفي.

تعتمد هذه المحاولة الغربية على تضييق الخناق عبر العقوبات الاقتصادية على سبيل المثال، وذلك عبر التعويل على ردود فعل الأنظمة التي لا تستطيع ببنيتها التابعة وبمصالح أثرياء السلطة أن تقوم بالإجراءات الجذرية المطلوبة لتلبية المصالح العامة التي تقتضي القطع مع الغرب.

فلن تستطيع البنية السياسية في لبنان مثلاً أن تقوم بالإجراءات الجذرية المطلوبة التي تمثل اليوم الحل الوحيد بالامتناع عن سداد الدَّين ومصادرة أموال المصارف لإدارة أزمة البلاد التي توشك على الإفلاس.

هذا التعويل الغربي يكتنف على مخاطرة، لأن الصرخة الشعبية الموحدة ضد الفقر ونحو الأمام، هي الصرخة التي لا يطيق الغرب سماعها، كما لا تطيق ذلك الأنظمة المحلية المركبة على مصالح ونفوذ قوى المال المحلية المرتبطة غرباً.

الغضب الشعبي الذي تشهده المنطقة هو استحقاق موضوعي ناتج عن كَبح أفق التقدم ولن توقفه محاولة الغرب ركوبه تلك المحاولة التي تعوّل على عدم تحول هذا الغضب إلى قوة سياسية شعبية تدفع إلى الأمام، لذلك فإن مواجهة التدخل الغربي تتطلب وحدة الشارع المنتفض، وتطوير أدواته السياسية، وأهمها: عزل القوى الموجودة في الحراك ومرتبطة بالغرب.

موسم الحمضيات..

ثُلث للاستهلاك المحلي والباقي بمهب الريح

موسم الحمضيات قرع الأبواب، وقد سبق ذلك الكثير من الأحاديث المعادة والمكررة عن معاناة الفلاحين مع فائض الإنتاج، ومن صعوبات التسويق الداخلي وعمليات التصدير، ونتائجه الكارثية سنوياً على شكل خسائر متراكمة يتكبدها المزارعون، مع تداعياتها السلبية المتمثلة بقطع الأشجار واستبدالها بزراعات أخرى وصولاً إلى هجرة الأرض والزراعة.

■ سمير علي

وقد بدأت الاجتماعات الخاصة بالموسم، كما كل عام، تُعقد تباعاً، حيث عقدت هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية اجتماعاً بتاريخ 2019/11/20 لمناقشة واقع تسويق وتصدير الحمضيات السورية، والصعوبات التي تعترضه، والحلول الواجب اتخاذها للحد منها، وقد حضر الاجتماع وزيرا الاقتصاد والتجارة الخارجية والزراعة والإصلاح الزراعي، ومعاون وزير الاقتصاد وعدد من منتجي ومصدري المنتجات الزراعية.

أرقام الموسم التقديرية

وردت على صفحة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ 2019/11/21، تغطية لمجريات ووقائع الاجتماع أعلاه، مع بعض الأرقام التفصيلية عن واقع الموسم الحالي، وما تم تصديره من كميات خلال المواسم الماضية، حيث تم تقدير إجمالي إنتاج سورية من الحمضيات بكمية مليون طن، وبالنسبة للكميات المتاحة للتصدير في الموسم الحالي فقد قدرت بحدود /674012/ طناً ، بحسب الأصناف التي وردت على الصفحة كما يلي:

268 ألف طناً من البرتقال «أبو صرة» بأنواعه.

186558 طناً من البرتقال اليافاوي.

27455 طناً من البرتقال الماوردي.

151155 طناً من صنف الفالنسيا.

40844 من الكريفون «الجريب فروت» بأنواعه الأبيض والأحمر والزهري.

وبحسب الصفحة ومجريات الاجتماع: «وفقاً للأرقام تقدر الكميات القابلة للتصدير بمواصفات عالية الجودة ولأسواق غير تقليدية بنحو 202000 طن منها 30% على الأقل أصناف تصديرية، في حين تقدر الكميات القابلة للتصدير إلى الأسواق التقليدية، مثل العراق ولبنان والخليج بحوالي 20% أي 134 ألف طن، كون هذه الأسواق تستقبل أصناف الحامض واليوسفي».

كما ورد حول بلدان المقصد المستهدفة من عمليات التصدير، فقد ورد التالي: «الأسواق المستهدفة للصادرات السورية من مادة الحمضيات بمقابل نقدي تشمل وفقاً لما طرح خلال اللقاء أرمينيا وكازاخستان ورومانيا وسلطنة عمان وروسيا الاتحادية، أما الأسواق المستهدفة للصادرات السورية من مادة الحمضيات عن طريق المقايضة فتشمل الهند والفيلبين وتايلاند وماليزيا وأندونيسيا والسودان».

مقارنات تصديرية

صفحة الوزارة أوردت بعض الأرقام بما يخص عمليات التصدير وكمياتها كما يلي: «بلغت كمية الصادرات السورية من مادة الحمضيات خلال عام 2017 نحو 41,4 ألف طن، وبنسبة انخفاض بلغت 56% عن عام 2016، كما تراجعت كمية الصادرات السورية من مادة الحمضيات خلال الفترة الواقعة بين عامي 2013 –2018 بنسبة انخفاض بلغت 91%، في حين بلغت كمية الصادرات من مادة الحمضيات للموسم الحالي 2018–2019، ما يقارب 13 ألف طن، وذلك تأسيساً على استمارات التصدير المقدمة إلى هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، للحصول على الحوافز المقررة، حيث تعددت الوجهات التصديرية للحمضيات السورية للموسم الحالي ما بين دول الخليج بكمية 7264 طناً بنسبة 55,87% من الصادرات الإجمالية في حين كانت حصة العراق 4436 طناً بنسبة 34,12%، أما روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا فكانت حصتهم 1300 طن بنسبة 10% من إجمالي صادرات الحمضيات».

الأرقام أعلاه توضح الفارق الكبير بين كمِّ الإنتاج والكميات المصدرة سنوياً، بما في ذلك الكميات بحسب استمارات التصدير للموسم الحالي حتى تاريخه، فالحديث عن مليون طن إنتاج سنوي يقابله بضعة آلاف من الأ طناً ن التي تم تصديرها فقط، الأمر الذي يوضح حجم المأساة السنوية التي يعاني منها الفلاحون والمنتجون الزراعيون مع هذا المحصول الإستراتيجي.

صعوبات ليست جديدة

حسب الصفحة، لقد تم التوقف عند الصعوبات التي تواجه عمليات التسويق والتصدير، وقد ورد بهذا الصدد: «الصعوبات التي تواجه تصدير الحمضيات السورية فصلّتها الشروحات ضمن مستويين اثنين، حيث تستوعب السوق المحلية ما يقارب ثُلث الإنتاج من موسم الحمضيات، وبالتالي توجد زيادة كبيرة في العرض تؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل مجحف بحق الفلاح وتلف جزء من الموسم لعدم جدوى قطافه وتسويقه، ومن هنا تأتي أهمية التصدير إلى الأسواق الخارجية في العملية التسويقية».

من المفروغ منه، أن ما ورد أعلاه ليس بجديد، وخاصة في ظل الأرقام والمعطيات أعلاه، والتي تؤكّد أن الفلاحين يتكبدون خسائر كبيرة لقاء عدم تمكنهم من تسويق ثلثي الإنتاج السنوي من محصول الحمضيات، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار جراء عمليات الاستغلال القائمة على أرضية فائض الإنتاج غير المسوق سنوياً، ولعل الوصول لقطع الأشجار وهجرة الزراعة نتيجة طبيعية لكل ذلك، ولعل مطالبهم المكررة بخصوص معامل العصائر التي يتوخّون من خلالها أن يتمكنوا من تسويق فائض الإنتاج السنوي تعتبر مطالب محقة وضرورية، ليس بالنسبة لهم ولواقعهم المعيشي فقط، بل لانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني ككل، فمعامل العصائر تحقق قيماً مضافة على هذا الإنتاج، وتشغل أيدي عاملة إضافية، وتفتح أسواقاً تصديرية جديدة، ما يعني عائدات قطع إضافي تصبُّ في صالح الخزينة العامة أيضاً، وعلى الرغم من ذلك فإن الاجتماع أعلاه لم يتطرق لهذا الجانب الهام خلال مجرياته.

الحديث عن مليون طن انتاج سنوي يقابله بضعة آلاف من الأطنان التي تم تصديرها فقط يوضح حجم المأساة التي يعاني منها الفلاحين والمنتجين الزراعيين

الموز بمواجهة الحمضيات مجدداً

القديم الجديد بهذا الصدد، أن يتم فتح باب استيراد الموز خلال ذروة موسم الحمضيات كل عام، وقد كانت محافظة دمشق بوابة عبور لمشروع قرار السماح باستيراد مادة الموز هذا الموسم، فقد رفعت محافظة دمشق خلال اجتماع مجلسها مطلع الشهر الحالي توصية إلى اللجنة الاقتصادية «لفتح استيراد البطاطا والموز»، وذلك من بوابة ارتفاع أسعار هاتين المادتين محلياً.

وبحسب إحدى الصحف المحلية شبه الرسمية أيضاً: «أكد مصدر في وزارة التجارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تلقي الوزارة منذ قرابة الشهر عدة طلبات من جهات لبنانية للسماح بتصدير الموز اللبناني إلى سورية، لكنَّ الموضوع لا يزال قيد الدراسة».

وبحسب موقع الاقتصادي بتاريخ 2019/11/19: «شكر وزير الزراعة اللبناني الحكومة السورية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لسماحها استيراد نحو 70 ألف طن موز لبناني».

أي إن عمليات الاستيراد لمادة الموز ستبدأ، ولا شكَّ أن استيراد كميات من الموز خلال ذروة إنتاج موسم الحمضيات يؤثر على سعره، وخاصة في السوق المحلي، حيث يعتبر الموز مادة منافسة في هذا السوق، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعره على المنتجين وتعرضهم لضغوط إضافية من قبل التجار والسماسرة والمسوقين المحليين كما كل عام.

النتيجة، أن ثُلثي الإنتاج من موسم الحمضيات ستبقى قيد دراسات عمليات التصدير وبواباتها، وبما يتوافق مع مصالح المستفيدين منها دوناً عن مصالح المنتجين الحقيقيين لهذا الموسم من فلاحين ومزارعين كما كل عام وكل موسم، حيث يستفيد بعض المصدرين من دعم عمليات التصدير لبعض كميات هذا الموسم فقط، أما الثلث المتبقي للاستهلاك المحلي فسيبقى معرَّضاً للمنافسة الظالمة المفتوحة عليه مع الموز كمنافس، بالإضافة إلى أوجه الاستغلال من قبل التجار وسماسرة أسواق الهال.

ومن المؤكد بعد ذلك كله، وكما كل عام أيضاً، أنَّ جزءاً من الإنتاج سيبقى على الأشجار دون قطاف، وبأن قطع الأشجار أمر متوقع لاستبدال زراعة الحمضيات بزراعات أخرى ذات جدوى اقتصادية أفضل، أو لهجرة الأرض والزراعة بشكل نهائي من قبل بعض الفلاحين والمزارعين.

وتستمر الاجتماعات والاقتراحات التي لا تُسمن ولا تُغني مِن جوع!

الصناعة تراوح مكانها مع توصياتها لدى الحكومة

أعلن رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية مؤخراً عن تأجيل موعد انعقاد المؤتمر الصناعي الرابع في دمشق، والذي كان من المقرر أن يتم انعقاده بتاريخ 2019/11/23 تحت عنوان «الإنتاج أولاً»، وذلك حسب ما تم الاتفاق عليه والإعلان عنه خلال اجتماع ضم وزير الصناعة وأعضاء مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها مطلع شهر تشرين الأول الماضي.

■ عادل ابراهيم

خبر التأجيل تم تداوله إعلامياً من خلال منشور لرئيس اتحاد غرف الصناعة السورية على حسابه الشخصي «فيسبوك»، وذلك بسبب: «عدم تنفيذ معظم مقررات المؤتمر الثالث الذي عقد في حلب منذ عام»، والذي أضاف أيضاً بحسب وسائل الإعلام: «ننتظر أولاً إجـراءات اقتصادية ونقدية حاسمة تصحح الخلل الكبير الذي ضرب الاقتصاد الوطني مؤخراً»، ومما ورد بحسب المنشور المتداول: «بدون تلك الإجراءات التصحيحية الضرورية لن يكون للمؤتمر أي معنى، وسيكون مجرد فقاعة إعلامية فارغة لا قيمة لها ولا مستقبل».

قاسيون سبق أن تساءلت

ربما لا غرابة من موقف رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية المتمثل بتأجيل موعد انعقاد المؤتمر الصناعي الرابع، كما لا غرابة في ربـط هـذا التـأجيل مـع تنفيذ مقـررات المؤتمر الصناعي الثالث.

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن «قاسيون» سبق أن تساءلت عن مآل توصيات المؤتمرات الصناعية السابقة.

فقد نُشر عبر قاسيون، بعددها الصادر بتاريخ 2019/10/14، مادة تحت عنوان «على أعتاب المؤتمر الصناعي الرابع.. أين وصلت توصيات المؤتمرات السابقة؟»، ورد فيها تعداد لبعض توصيات المؤتمر الصناعي الثالث المنعقد في مدينة حلب عام 2018 تحت عنوان «صناعتنا.. قوتنا».

وفيما يلي بعض مما ورد في متن المادة: «واقع الحال يقول بأن هذه التوصيات لم يؤخذ بها كاملة، وبعضها الآخر ما زال يحبو بين الأروقة الحكومية، مثل توصية تأجيل التحصيل الضريبي، وتوصية التعويض على الصناعيين عن معاملهم وآلاتهم، والتوصية الخاصة بالإقراض والقروض، وتوصية التحفيز للصناعات التصديرية، وتوصية تخفيض تكاليف الإنتاج وخاصة بما يتعلق بالطاقة، وتحديداً بما يخص سعر الطاقة الكهربائية، مع استمرار المعاناة من ارتفاع أجور النقل، وما يتبعها من تكاليف إضافية بمسميات مختلفة، والأهم، التوصية المتعلقة بوقف ومنع التهريب، حيث مازالت الصناعة المحلية تعاني من النتائج السلبية لوجود منتجات وسلع مهرَّبة منافسة... وغيرها الكثير من المطالب والتوصيات المؤجلة والمدورة منذ المؤتمر الأول».

الاستمرار بالعمل بنفس السياسات لن يؤدي إلا إلى نفس النتائج الصحيحة بحاجة إلى مقدمات صحيحة

كما ورد في خاتمتها ما يلي:

«لا شكّ أن الصناعة السورية استعادت بعض عافيتها مؤخراً، بالمقارنة مع ما آل إليه حالها خلال سني الحرب والأزمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تعاني ما تعانيه من تراكم صعوبات ومعيقات نتيجة جملة السياسات الليبرالية المعمول بها، والتي انعكست سلباً، وما زالت، على الصناعة والإنتاج عموماً، بل والمضرة بهما بشكل مباشر وغير مباشر في أحيان كثيرة.. فإذا كانت الصناعة والإنتاج بحاجة للدعم والمؤازرة من أجل التخلص من معيقاتها وصعوباتها لتنهض بالمهام الكبيرة المناطة بها اقتصادياً واجتماعياً ووطنياً، وخاصة على مستوى تخفيض تكاليف الإنتاج وتأمين مستلزماته ومواده الأولية، فإنها بالمقابل بحاجة لأسواق الاستهلاك، والأهم هي السوق المحلية التي تعاني من انخفاض معدلات استهلاكها وذلك كنتيجة حتمية لانخفاض معدلات الأجور، وتدني المستوى المعيشي عموماً، مع عدم تغييب أهمية الأسواق الخارجية ارتباطاً بالمحفزات التصديرية وفي ظل العقوبات والحصار المفروض على سورية.. مع اليقين بأن استمرار العمل بنفس السياسات لن يؤدي إلا إلى نفس النتائج، فالنتائج الصحيحة بحاجة إلى مقدمات صحيحة».

على ذلك يبدو من المحقّ المطالبة بتنفيذ توصيات المؤتمرات الصناعية السابقة، كما تبدو عبارة «في الإعادة إفادة» في محلها ضمن السياق أعلاه.

فهل سنرى المقدمات الصحيحة؟

الاتصالات نحو استكمال الخصخصة رسمياً

خبر ملفت تم تداوله عبر وسائل الإعلام مؤخراً على لسان وزير الاتصالات يقول فيه أنه: «في العام 2022 ستكون هناك شركات خاصة تنافس السورية للاتصالات»، وذلك خلال زيارته لمحافظة حماة بتاريخ 2019/11/19.

■ سوسن عجيب

من صفحة وزارة الاتصالات والتقانة بنفس التاريخ وكتغطية للزيارة أعلاه، ورد التالي: «أكد السّيد الوزير على ضرورة تحسين خدمة الشركة والمؤسسة وذلك استعداداً لانتهاء حصرية الاتصالات بالعام 2022.. كما أكد على ضرورة الاعتماد على الشّبكات والكوابل الضّوئيّة وتقليص الاعتماد على النّحاسيّة غير القادرة على مواكبة التّطور بالاتصالات ولاسيما النت».

مئات المليارات لجيوب البعض

الخبر والتصريح أعلاه ليس فيه لبس أو غموض، فهو واضح تماماً من حيث ما يرسم للمؤسسة مستقبلاً «إنهاء حصرية الاتصالات»، لكن كيف سيتم ذلك، ومن هي الأطراف التي ستدخل على خط تقديم الخدمة من القطاع الخاص كمنافس، ولمصلحة من سيتم استكمال التضحية بهذا القطاع؟ كلها أسئلة مشروعة ومفتوحة برسم أولي الأمر من المعنيين الحكوميين.

أما الأهم، فهو ما مصير السورية للاتصالات نفسها بعد كل ذلك، وبعد كل مساعي الخصخصة المبطنة والمعلنة لهذا القطاع الحيوي والهام والمربح؟.

الحديث هنا ليس على مستوى خدمات الاتصالات الخليوية فقط، بل على مستوى خدمات توصيل شبكات النت واتصالاتها بتنوعها وتنوع خدماتها، وربما على مستوى شبكة الاتصالات الأرضية وخدماتها أيضاً، مع تحديد موعد مسبق لتحقيق هذه الغاية هي عام 2022، أي إن هناك خطة مسبقة موضوعة للتنفيذ بهذا المجال، ولعل الإعلان المقتضب أعلاه هو بداية ليس إلا.

لا شكَّ أنَّ قطاع الاتصالات من القطاعات الهامة المربحة والمضمونة باستمرارية الربح، لذلك تبدو أوجه المنافسة من أجل الاستحواذ على جزء منه مغرية جداً، كما جرى على مستوى شركات الخليوي فيما سبق مثلاً، فكيف بحال الاستحواذ على كامل القطاع، بذرائع المنافسة والتشاركية والخصخصة المتتابعة، وبرعاية واهتمام حكوميين؟.

وأيضاً، الحديث هنا عن مليارات من الليرات السورية كأرباح سنوية صافية ستصب في جيوب كبار الحيتان في البلد من المحظيين والمدعومين حكومياً لا شكَّ، والتي وضعت برامج الخصخصة بهذا القطاع من أجلهم على ما يبدو.. كما هو حال كل ما يصدر عن الحكومة من توجهات متوافقة مع سياساتها المحابية لهؤلاء على حساب قطاعات الدولة وعلى حسابنا كمواطنين، كما على حساب المصلحة الوطنية كذلك الأمر.

ولعل للحديث تتمة بحال توفر المزيد من المعطيات والمعلومات.

«جنو نطو»

على سيرة جنو نطو.. شفتو كيف الأسعار جانة وناطة للسما؟؟ يا ترى شو السبب؟؟ ارتفاع الدولار، ولا زيادة الرواتب؟
طيب الدولار ارتفع لما صار في فسفسة ع زيادة الرواتب، ولا شو؟؟ والله شكلو ولا شو!!

■ دارين السكري

صحيو السوريين من كم يوم ع خبر كالعادة وهو ارتفاع سعر الصرف لحقو ارتفاع سعر الدهب.. وصحيو بعد كم يوم من هل الخبر على خبر زيادة الرواتب وارتفاع سعر الصرف معو..

وطبعاً ما فينا نوصفلكون الفرحة اللي صابت الشعب ع هل الأخبار هي كلها... لأنو كلنا رابطين هل القصص هي بكمية الاستغلال الي رح يحاولوا الكبار يستثمروها ليلعنو عيشة الصغار.. فعلاً «ضحكني الي بكاني بنفس الوقت!!».

بتعرفوا أنو واحد من المواطنين قال على هل السيرة هي: «يا سادة يا كرام هاد جنون بقر... مو جنون ارتفاع الأسعار!!»، طالما في مواد مخزنة بعدا ليش ارتفعت أسعارها؟؟ حدا خبركون أنو هل الزيادة الي اجتنا ما بدنا ياها؟ ولا ليكونوا خبركون أنو عضامنا دهب وبدنا نبيعون بما إنو غرام الدهب تجاوز الـ 30000؟؟

لك صحي... أيمت كنا نجيب الكعك بـ 1000 والصمون بـ 500؟؟ علماً إنو هدول السلع بالذات إلهون تسعيرة مركزية... وهنن عبارة عن طحين وخميرة ومي.. وكلو إنتاج محلي الله وكيلكم.. يعني مالون علاقة لا بدولار ولا بغيرو، بس يمكن لأنو زاد راتب العامل وزاد سعر كيس النايلون وما عاد عرفنا شو اللي زاد وشو الي بقي ع حالو!! والحمدلله ما حبو يخلون مختلفين عن الباقي صرنا نشوفون بكذا سعر من محل لمحل– من منطقة لمنطقة تانية– بين الخباز وبين البياع.. والموضوع أبداً ما عاد عرض وطلب.. صار متلو متل أشباهو، استغلال باستغلال لك وحتى بالخبز للأسف!.

وأجت بالأخير يا حبيباتي مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وحطت نشرة لأسعار «الخضرا، الفواكه، اللحوم... إلخ» لحتى العالم تسكت بعد الاستنفار اللي صار... بس كلو حبر ع ورق.. وإذا بدكون مفشي كمان...

وحملة التموين الي عم تنطلق بعد كل تسعيرة كلها فافوشية.. أول ما عم ينتشر خبر بالسوق بوجود التموين الكل بيسكر دكاكينو وبيهرب.. أو التسعيرة بتكون شي والمبيع من ورا التموين شي مختلف تماماً.. أو متل ما قال صاحب الدكانة الصغيرة «التموين بياخدو 200 ليرة وبيمشو معروفة بالسوق كلو... بدك ما تدقق!!».

حملة التموين الي عم تنطلق بعد كل تسعيرة كلها فافوشية.. أول ما عم ينتشر خبر بالسوق بوجود التموين الكل بيسكر دكاكينو وبيهرب

الأسعار الحقيقية صارت 3 أضعاف من اللي مكتوبة... لك هي الأسعار اللي نشرتوها بأية قارة دخلكون؟ هي التسعيرة كلام بكلام... الواقع مختلف تماماً!!

خلونا نحكي بصراحة أكتر.. المفروض تتابعو التجار الكبار بهي القصة قبل ما تتابعو صاحب الدكان أو الكشك أو البسطة!!

العقل بيقول منربي الكبير وبعدين الصغير بيتربى لحالو!! لأنو مو معقول التموين داير ضهرو للكبار ومبلشين بالصغار!!

في واحد من مندوبين المبيعات قال لصاحب المحل «بكرا ترتيب تاني هاااا!!! حضر حالك».. لهيك الموضوع من عند هل البياع ولا من عند المندوب.. الموضوع من عند الكبار اللي فوق.. يلي خلو الدولار حجتون أولاً وأخيراً... يعني لازم يصير تشديد وضبط بالأسعار من عند هدول الكبار بالبداية، يعني يحققولو الربح بالمعقول، وبعدين يا حبيباتي عملو متابعة لبياعين المفرق إذا عنجد هاممكون موضوع عدم استغلال المستهلك.. اللي هو فعلياً مواطن منتوف من ذوي الدخل المحدود جداً «قبل أو بعد الزيادة» واللي فعلياً هو دائماً وأبداً ضحية للعبة الكبار... والطاسة لسا ضايعة...

الأربعاء الأسود كهربائياً في قدسيا

خارجاً عن التقنين- وتزامناً مع قدوم فصل الشتاء- شهد أهالي قدسيا «البلد» منذ عدة أشهر انقطاعاً متكرراً ودورياً للكهرباء كل يوم أربعاء تحت مسمى «الكهرباء الترددية» وبذريعتها، ولم يفهم أحد معنى كلمة «ترددية»، ولا تزامنها مع يوم الأربعاء من كل أسبوع تحديداً، وأطلق على هذا اليوم لدى البعض بـ«الأربعاء الأسود!».

■ مراسل قاسيون

الكهرباء في منطقة قدسيا لا تأتي في هذا اليوم– الأربعاء– إلا دقائق معدودة فقط، وتكون ذات انقطاع متكرر– كل ثلاث أو أربع ساعات– تأتي دقيقتان!! وأحياناً يتم القطع ست ساعات متواصلة دون معرفة السبب، بالرغم من أنها تعتبر من المناطق المكتظة سكانياً، بالإضافة إلى ساعات القطع خلال بقية أيام الأسبوع طبعاً، والتي لا يعرف لها برنامج تقنين من عدمه.

والاستغراب من تحديد يوم الأربعاء أتى على لسان أحد المواطنين على الشكل التالي: «ليش يوم الأربعاء بالتحديد؟؟ لك حتى بالصومال ما صارت يا عالم!!».

أعطال وخسائر

هذا الشكل من القطع والوصل غير المنتظم بالتيار الكهربائي يوم الأربعاء كان له انعكاسات سلبية على المواطنين، حيث يؤدي عدم الانتظام إلى تضرر الأجهزة الكهربائية، وكما قال لنا أحد المواطنين: «أول مرة صارت فيها الكهربا هيك... انضرب ميتور البراد... مين الي ح يعطيني حق الميتور جديد؟!»، وغيره الكثيرون ممن لحق بهم الضرر الكبير بأجهزتهم الكهربائية وممتلكاتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أغلبية قاطني هذه المنطقة هم من ذوي الدخل المحدود.. وممن لا حول لهم ولا قوة من عباد الله المفقرين.

ناهيك عن البرد القارس في هذه الأيام، والتي منعت أطفال الرضع وكبار السن والطلاب– لا يستطيعون فتح كتبهم في هذا البرد القارص– من حقهم بالتدفئة على مدار الـ 24 ساعة في هذا اليوم، كون الأغلبية يعتمدون على الكهرباء للتدفئة، لكونهم لا يملكون ثمن «المازوت»، ناهيك عن بعض أصحاب الفعاليات التجارية في المنطقة الذين انقطعت أرزاقهم في هذا اليوم من كل أسبوع، ولذلك تم اعتبار هذا اليوم بـ«الأربعاء الأسود».

وبحسب أهالي قدسيا، فقد سبق لهم أن تقدموا بالعديد من الشكاوى بهذا الشأن، لكن دون جدوى حتى الآن!، وكما وصفه البعض لنا «لا حياة لمن تنادي!!... المناطق المجاورة شفقت علينا وهنن لا!!».

لا عدالة بالتقنين

ربما تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى واقع الكهرباء عموماً، خاصة بعد الإعلان الرسمي عن برنامج التقنين بواقع ساعتي وصل قطع 4 ساعات وصل، والتي يتمنى أهالي بعض المناطق أن يتم التقيد بها!.

فالكثير من المناطق تستمر فيها فترات القطع الكهربائي إلى عدة ساعات متواصلة، وأحياناً لأيام متتالية، والذريعة دائماً تتعلق بالاستجرار الزائد، وبمراكز التحويل وغيرها من الذرائع الأخرى، والنتيجة أن ساعات القطع والوصل الكهربائي تفتقر إلى العدالة، سواء على مستوى المحافظات والمدن، أو على مستوى المناطق والبلدات التابعة لهذه المحافظات، وهؤلاء الأهالي وعلى الرغم من عدم قناعتهم بالذرائع، وخاصة بعد حال الاستقرار النسبي الذي جرى على التزود بالطاقة الكهربائية خلال الفترة الماضية، يطالبون بالعدالة في التقنين الكهربائي بالحد الأدنى، مع ضرورة وأهمية انتظام التيار الكهربائي خلال ساعات الوصل درءاً لمخاطر ذبذبة التيار على الأجهزة الكهربائية، وتكبدهم مبالغ مرقومة من أجل صيانتها وإصلاحها.

الزيادة لم تتجاوز 12 ألف ليرة بأحسن الأحوال

ظهر تباين كبير في المعلومات المتداولة حول المعطى الرقمي الخاص بزيادة الأجور بين الحكومة والمختصين بالشأن الاقتصادي والمواطنين بشكل عام، فقد صدرت الزيادة على الأجور، وقد تباينت الآراء فيها وحولها وتكاثرت المعلومات المتداولة معها وعلى هامشها، اعتماداً على المعطى الرقمي فيها بالمقارنة مع المعطيات والبيانات الأخرى المنتقاة مما هو متوفر ومتاح، وكل معلومة انتشرت على أرضية المعطى الرقمي لهذه الزيادة تعبر عن شكل من أشكال المعالجة لهذا المعطى، ومن زاوية معينة.

■ عاصي اسماعيل

فالحكومة وممثلوها من الرسميين تناولوا المعطى الرقمي لهذه الزيادة وعالجوه مع البيانات والمعطيات الأخرى وصولاً إلى القول مثلاً أنَّ: «نسبة الزيادة للفئات «الخامسة والرابعة والثالثة والثانية» تصل إلى أكثر من «100%» من الراتب المقطوع لبدء التعيين قبل الزيادة»، وذلك بحسب تصريح وزير المالية، بينما تناول بعض المواطنين هذا المعطى الرقمي وعالجوه مع بيانات ومعطيات أخرى وصولاً للقول مثلاً: «الراتب كان 30 ألف وبما يعادل 66 دولار عندما كان سعر الدولار 450 ليرة، وقد أصبح 50 ألف بعد الزيادة بما يعادل 66 دولار اليوم أيضاً، باعتبار أن سعر الدولار أصبح 750 ليرة، فأين الزيادة؟».

تفاصيل رقمية

وسطي الأجور كان قبل الزيادة بحدود 35 ألف ليرة متضمناً التعويض المعيشي، وقد أصبح بعد الزيادة وإضافة التعويض المعيشي إلى أصل الراتب الشهري إلى حدود 55 ألف ليرة، وهو أحد أشكال المعطيات الرقمية التي تم تداولها من قبل الحكومة بشكل رئيس ومن خلال المتغيرات التي طرأت على جداول الرواتب والأجور بحسب الفئات على إثر الزيادة، لكن ماذا عن التفاصيل وصولاً إلى الزيادة الفعلية؟

المبلغ الخاضع لضريبة الدخل والتأمينات الاجتماعية من وسطي الأجور السابق كان بحدود 23500 ليرة، وبالحساب فإن هذا المبلغ يقتطع منه مبلغ 495 ليرة لقاء ضريبة الدخل بحسب الشرائح الضريبية المعتمدة، وهذا الوسطي لم يتجاوز عتبة الشريحة الثانية من الضريبة والبالغة 7%، بالإضافة إلى مبلغ 1645 ليرة لقاء حصة التأمينات المقتطعة من أجر العامل، وبمجموع وقدره 2140 ليرة.

بالمقابل فإنَّ ضريبة الدخل المقتطعة من وسطي الأجور بعد الزيادة وإضافة التعويض المعيشي أصبحت 4290 ليرة بحسب الشرائح الضريبية، وقد وصل الأجر إلى الشريحة الضريبية السادسة والبالغة 16%، وهي الشريحة التي تليها شريحتين فقط ضمن الشرائح الضريبية المعتمدة، وحصة العامل عن التأمينات الاجتماعية أصبحت 3850 ليرة، وبمجموع وقدره 8140 ليرة، والفارق المسدد من أجر العامل لقاء الزيادة وإضافة التعويض المعيشي هو 6000 ليرة.

أي من الناحية العملية فإن الزيادة على أجر العامل أصبحت بحدود 14 ألف ليرة، مع عدم إغفال حصة النسب المقتطعة من الأجر لقاء الاشتراك بالنقابة أو بالصناديق الأخرى، والتي ارتفعت من كلّ بدٍّ أيضاً بالتوازي مع زيادة الأجر، والنتيجة أن الزيادة الفعلية على وسطي الأجر لم تتجاوز 12 ألف ليرة فقط لا غير بأحسن الأحـــوال.. وهـي ما تعادل مصروف يوم واحد على الاحتياجات والمتطلبات الأساسية فقط.

إن أي زيادة على الأجور لن تكون فاعلة وملموسة إن لم يتم مقابلها اتخاذ إجراءات عملية وملموسة تحد من تغول قوى النهب والفساد

معطيات أخرى للمقارنة

لن نقلل من أهمية كسر سياسة تجميد الأجور المتبعة، وكسر جليدها استناداً للزيادة الأخيرة عسى يتم تحطيمه بشكل نهائي وصولاً إلى التوازن بين الأجور والأسعار بحسب منطق الأمور والدستور.

بالمقابل لا بدَّ من التأكيد على أن تأثيرها الفعلي بالكاد من الممكن أن يكون ملموساً على المستوى المعيشي في ظل استمرار الفارق الكبير بين متطلبات المعيشة وواقع الأجور.

فالأهم بالنسبة للمواطنين، هو انعكاس الزيادات على الأجور على الواقع المعيشي، فقد سبقت هذه الزيادة سلفاً ارتفاعات على أسعار السلع والخدمات بذريعة تذبذب سعر الصرف بمقابل الليرة، وهو حال مستمر منذ سنوات صعوداً وبلا توقف حتى الآن، ومع صدور الزيادة طرأت على الأسعار موجة ارتفاعات جديدة لم تتوقف ولن تتوقف على ما يبدو، علماً أن الزيادة لم تُضخ ولم تدخل جيوب العباد بعد، كما أنها لم تطل أجور العاملين في القطاع الخاص، ناهيك عن واقع البطالة المتفشي وحال المواطنين ممن لا يملكون دخلاً أصلاً في ظل الواقع الاقتصادي السائد.

فإذا كان الفارق بين متوسط الأجر البالغ 35 ألف ليرة وبين متطلبات المعيشة بالحد الأدنى هو فارق كبير جداً، يصل إلى مئات الآلاف من الليرات شهرياً، فكيف الحال بعد الزيادة وفي ظل استمرار تذبذب سعر الصرف، الذي تقاس الأسعار في السوق بناء عليه مع موجات الارتفاعات عليها؟.

فمعطى الأسعار في السوق، ومعطى سعر الصرف، لا يمكن إغفالهما مع انعكاساتهما على الواقع المعيشي بالنسبة لعموم المواطنين، وعندما تتم المقارنات على هذا الأساس من قبل المواطنين فهي من دون شك مقارنات موضوعية، وهي بأن تعكس الواقع المأساوي الذي يعيشه غالبية السوريين من العاملين بأجر والمفقرين، بمقابل حال الترف والبذخ التي يعيشها الأثرياء من أصحاب الأرباح المدعومين من خلال السياسات المتبعة على طول الخط، مع عدم التقليل من دورهم على مستوى الفساد والاستغلال وعمليات النهب المتواصلة للجيوب وللثروات والاقتصاد الوطني عموماً.

قوى النهب والفساد

بكل اختصار يمكن القول إن أية زيادة على الأجور لن تكون فاعلة وملموسة إن لم يتم مقابلها اتخاذ إجراءات عملية وملموسة تحد من تغوّل قوى النهب والفساد وصولاً إلى إنهائها مع أدوارها التخريبية.

فكل زيادة على الأجور من الناحية العملية، حالها كأي إجراء اقتصادي آخر «مالي- نقدي- تجاري- صناعي..»، ستكون فرصة للحيتان الكبار كي يزدادوا ثراءً على حساب المواطن والوطن، طالما أنَّ السياسات المتبعة المحابية لمصالح هؤلاء الحيتان هي منبع هذه الاجراءات، والتي غالباً ما تُفصَّل على مقاسهم.

فإذا كنا نشجِّع كسر سياسات تجميد الأجور بما يحقق بعضاً من مصالح أصحاب الأجور على طريق الوصول إلى كافة حقوقهم المغتصبة والمنهوبة، فإن الجزء الأهم هو القطع مع جملة السياسات الليبرالية التي تعمل لمصلحة أصحاب الأرباح، من كبار الفاسدين والتجار والناهبين وتجار الحرب وغيرهم.

ازدادت الأجور السورية بعد أكثر من ثلاثة أعوام على آخر زيادة شاملة، وبعد أن ارتفعت مستويات الأسعار بين مطلع 2016 وحالياً بما يقارب 228%... مئات المليارات ستضاف إلى بند الأجور تقول الحكومة إنها ستغطيها من الوفورات في جوانب الإنفاق الحكومي الأخرى، فهل هناك زيادة فعلية على دخل أصحاب الأجور؟ وهل فعلاً تحتاج هذه الزيادة لإنفاق كثير؟!

كتلة زيادة الأجور الفعلية 162 مليار ليرة فقط!

حوالي مليوني سوري من العاملين في الدولة والمتقاعدين سيستفيدون مباشرة من زيادة في الأجور بلغت نسبة 70% تقريباً على الأجر الوسطي، الذي سيصبح في 2020، 60 ألف ليرة تقريباً. بينما ارتفع الحد الأدنى للأجور إلى 47 ألف ليرة مرتفعاً بنسبة 190% قياساً بالحد الأدنى السابق الذي يقارب 16 ألف ليرة.

إنَّ ما سيعود من الزيادة إلى المال العام عبر ضريبة الدخل وعبر إيرادات التأمينات سيغطي أكثر من ثلثي المبلغ الإجمالي للزيادة

■ عشتار محمود

الزيادة ستنقص 10 آلاف ليرة

هذه الزيادة لن تصل كاملة إلى جيب العامل، بل سيصل منها 51 ألف ليرة تقريباً وسطي أجر بعد الترفيعة 9% مع مطلع العام القادم، حيث سيقتطع من الـ 60 ألف: 5000 ليرة ضريبة دخل، و4200 ليرة حصة العامل من التأمينات 7%.

إذا كانت الزيادة كما تقول الحكومة لعام قادم بمقدار 495 مليار ليرة، فإن كتلة الأجور والرواتب والتعويضات التي تضم رواتب المتقاعدين، ستصبح عملياً: 1172 مليار ليرة، ونسبة 30% تقريباً من الإنفاق الجاري في الموازنة.

ولكن الزيادة التي تضمنت إضافة تعويضات المعيشة 11500 ليرة إلى أصل الراتب المقطوع، والتي زادت عليها 20 ألف ليرة، تتم دون تعديل حتى الآن على قانون ضريبة دخل الأجور. حيث لا يزال الحد الأدنى المعفى 15 ألف ليرة والشرائح كما هي، ما يعني زيادة هامة في حصيلة ضريبة دخل الأجور. كما أن إيرادات التأمينات التي تبلغ نسبة 24% من الأجر المقطوع، ستزداد حصيلتها بنسبة هامة. وكلا الجانبين سيغطيان نسبة هامة من كلفة الزيادة.

ضريبة الدخل تغطي ثلث الزيادة!

يقول وزير المالية إن الكلفة الشهرية للزيادة مع ترفيعة العام القادم ستبلغ بالمجمل 495 مليار ليرة ضمناً رواتب المتقاعدين، ما يعني زيادة شهرية: 41 مليار ليرة تقريباً.

ولكن الزيادة بشكلها الحالي ستؤدي إلى زيادة هامة في ضريبة الدخل، حيث سترتفع الضريبة على وسطي الأجر من مستوى 735 ليرة تقريباً وصولاً إلى 5000 ليرة تقريباً، وارتفاعاً بنسبة 680%...

ووسطياً ثلثا أصحاب الأجور زادت رواتبهم بنسبة 400% وفق شرائح الأجور، ما يعني أن كتلة ضريبة الأجور والرواتب ستزداد بأدنى الحدود من 40 مليار ليرة في موازنة 2019 إلى 160 مليار ليرة، بزيادة 120 مليار ليرة بالحد الأدنى. تغطي 32% من زيادة الرواتب والأجور.

التأمينات تغطي 35% من زيادة الرواتب

التأمينات كذلك الأمر قد تزداد حصيلتها السنوية بمقدار 173 مليار ليرة بحسبة تقريبية.

حيث ستزداد الحصيلة التأمينية الوسطية من عامل القطاع العام المثبَّت بمقدار 8000 ليرة شهرياً، وتصل إلى 14400 ليرة في الشهر. وهو ما يعني زيادة شهرية 8,8 مليارات ليرة من عمال القطاع العام المثبتين والمقاربين 1,1 مليون، وأكثر من 100 مليار ليرة سنوياً

أمّا من عمال القطاع الخاص ووفق الحد الأدنى الجديد للأجور، فإن حصة التأمينات ستزداد من كل عامل بمقدار 7500 ليرة. وزيادة شهرية 6 مليارات ليرة من 811 ألف عامل مؤمنين، وسنوياً 73 مليار ليرة.

وإيرادات التأمينات العامة ستزداد بما يقارب 173 مليار ليرة، وتغطي 35% من زيادة الرواتب والأجور.

إنَّ ما سيعود من الزيادة إلى المال العام عبر ضريبة الدخل وعبر إيرادات التأمينات سيغطي أكثر من ثلثي المبلغ الإجمالي للزيادة، وبالحد الأدنى 333 مليار ليرة من أصل 495 مليار كلفة الزيادة في العام القادم. ويتبقى 162 مليار ليرة يمكن تغطيتها من التوفير الكبير في دعم المحروقات!

المحروقات مقابل الأجور

من الواضح ووفق المعلن حكومياً، أن موازنة العام القادم ستشهد وفراً كبيراً في ما يسمى دعم الأسعار، التي لم يتبق منها بشكل أساس إلا دعم الخبز ككتلة كبرى الذي أوصلته وزارة التموين دعمه إلى 362 مليار ليرة في آخر تصريحاتها.

أما المحروقات التي سيتقلص رقم دعمها كثيراً في موازنة 2020، فإنها تشي بأن المازوت والغاز اللذين تقول الحكومة بأنهما مدعومان قد يدخلان في إطار التسعير المحرر حسب التكلفة كما البنزين، الأمر الذي قد يزيد إيرادات زيادة الأسعار الحكومية، إن حصل.

الحد الأدنى الجديد 11% من الضروري

الزيادة الحالية ترفع الحد الأدنى للأجور إلى 47 ألف دون اقتطاعات، ومقابل هذا الحد الأدنى الجديد فإن تكاليف معيشة لأسرة من خمسة أشخاص فاق اليوم 400 ألف ليرة تقديرياً بعد أن ارتفع سعر الدولار خلال ثلاثة أشهر ماضية بنسبة 15% من 660 ليرة إلى قرابة 760 ليرة، وتحركت أسعار السلع الأساسية المستوردة على الأقل بالمستويات ذاتها، رغم الكثير من «الضوضاء» الحكومية حول «الرقابة والشكاوى وصراع المواطن والتاجر». وبعد الزيادة فإن الحد الأدنى للأجور لا يستطيع أن يغطي إلا 11% من تكاليف المعيشة. والزيادة الفعلية التي ستصل وسطياً إلى جيب الموظف السوري والتي تقارب: 20 ألف ليرة بين 2016 واليوم، تقابلها زيادة في تكاليف المعيشة بمقدار 225 ألف ليرة شهرياً، من 175 ألف ليرة شهرياً في بداية 2016، وصولاً إلى 400 ألف ليرة نهاية 2019، والأجر الحقيقي يستمر بالانخفاض.

تغيُّرات الأجر الوسطي السوري خلال عقد من الأزمة

هل زاد الأجر فعلاً؟

قيمة الأجر الوسطي السوري بدولار السوق -$

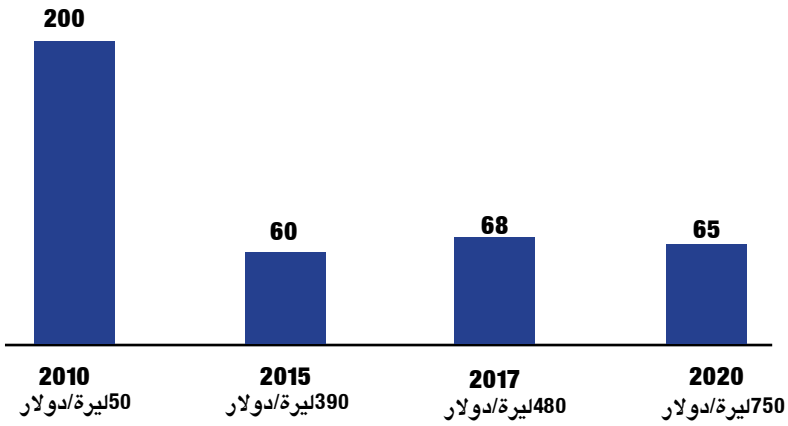

الأجر الوسطي والاقتطاعات والأجر المقبوض فعلياً .ل.س

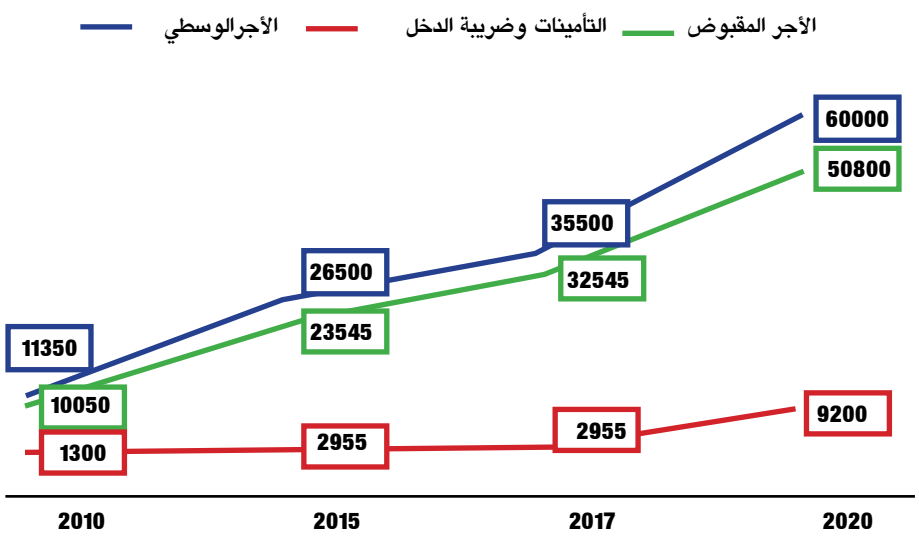

الأجر الوسطي بالمقارنة مع تكاليف المعيشة

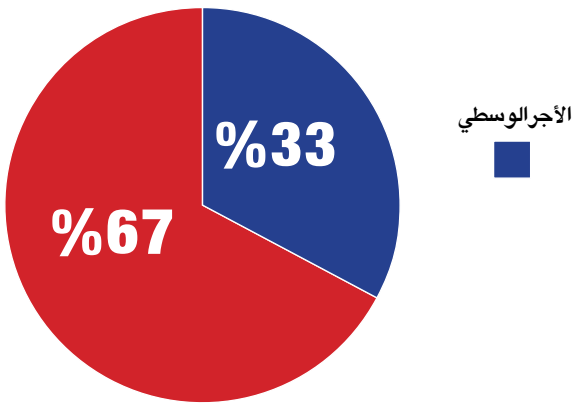

3× في 2010 كان ينبغي مضاعفة الأجر الوسطي 3 مرات ليغطي تكاليف المعيشة

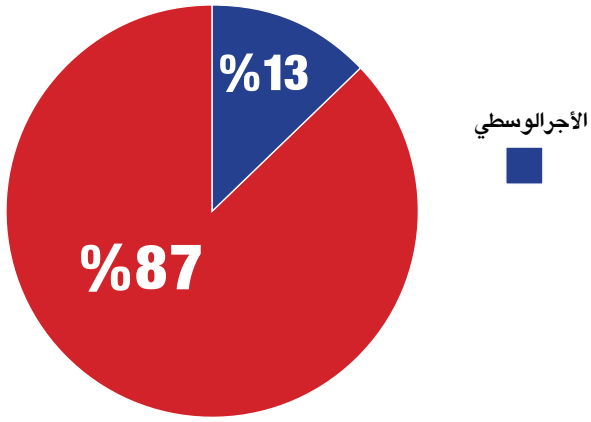

7× في 2015 كان ينبغي مضاعفة الأجر الوسطي 7 مرات ليغطي تكاليف المعيشة.

الأجور السورية مخالفة للدستور الذي يقول بأن الحد الأدنى للأجور يجب أن يغطي تكاليف المعيشة أي يقارب 400 ألف ليرة!

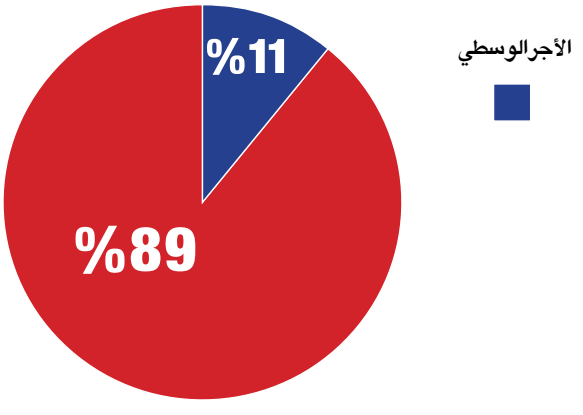

9× في 2017 أصبح ينبغي زيادة الأجر الوسطي 9 أضعاف ليغطي تكاليف المعيشة.

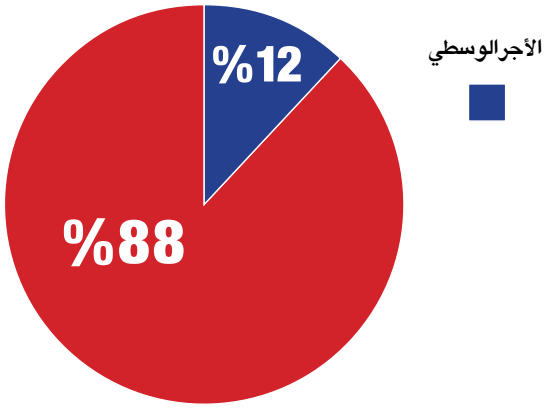

8× في 2020 لا زلنا نحتاج إلى مضاعفة الأجر الوسطي 8 مرات ليغطي تكاليف المعيشة!

لقد طوت أزمة 2008 صفحة الطروحات النيوليبرالية الاقتصادية وأعلنت هزيمة فكرة الحرية المطلقة للأسواق التي كان يجري تصديرها بالإجبار! اليوم، وعلى أعتاب أزمة اقتصادية يتوقعها الاقتصاديون الغربيون قبل غيرهم، يعلو الصوت لدى هؤلاء حول ضرورة إعلان نهاية حقبة للتوجه نحو أخرى في المنعطف التاريخي الذي يشهده الاقتصاد الرأسمالي والفكر الاقتصادي كذلك، قاسيون تنشر مقالاً للاقتصادي الحائز على نوبل جوزيف ستيغليتز منشور بتاريخ 4-11-2019.

نهاية النيوليبرالية والتاريخ يولد من جديد

عند نهاية الحرب الباردة، كتب العالم السياسي فرانسيس فوكوياما مقالاً شهيراً بعنوان «نهاية التاريخ؟» زعم فوكوياما أن انهيار الشيوعية من شأنه أن يزيل العقبة الأخيرة التي تفصل العالم بأسره عن مصير الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق... وقد وافقه كثيرون.

■ قاسيون

اليوم، ونحن نواجه تراجعاً عن النظام العالمي الليبرالي القائم على القواعد، حيث يقود حكام مستبدون وزعماء الدهماء دولاً تضم ما يزيد على نصف سكان العالم، تبدو فكرة فوكوياما غريبة وساذجة. لكنها عززت العقيدة الاقتصادية النيوليبرالية التي سادت على مدار السنوات الأربعين الأخيرة.

في هذه الأيام، أصبحت مصداقية العقيدة النيوليبرالية في الأسواق المتحررة من القيود، باعتبارها أكثر الطرق جدارة بالثقة إلى الرخاء المشترك، في حالة موت إكلينيكي. وهذا ما يجب أن يكون. إن تزامن اضمحلال الثقة في النيوليبرالية والديمقراطية ليس من قبيل المصادفة أو مجرد ارتباط أو علاقة متبادلة. فقد ظلت النيوليبرلية تقوض الديمقراطية لمدة أربعين عاماً.

الواقع، أن نمط العولمة الذي وصفته النيوليبرالية جعل الأفراد ومجتمعات بأسرها غير قادرة على السيطرة على جزء مهم من مصيرها، كما شرح بوضوح شديد الخبير الاقتصادي داني رودريك من جامعة هارفارد، وكما ذكرت في كتابيّ الأخيرين بعنوان «عودة إلى العولمة ومنغصاتها»، و«الناس، والسلطة، والأرباح». كانت التأثيرات المتخلفة عن تحرير أسواق رأس المال بغيضة بشكل خاص: فإذا خسر مرشح رئاسي أساس في إحدى دول الأسواق الناشئة رضا أو تأييد وول ستريت، فإن البنوك تسحب أموالها من البلاد. ثم يواجه الناخبون اختياراً قاسياً: إما الاستسلام لوول ستريت أو مواجهة أزمة مالية حادة. هكذا كان الأمر وكانت وول ستريت تتمتع بسلطة سياسية أكبر من تلك التي يتمتع بها مواطنو البلد.

وحتى في الدول الغنية، قيل للمواطنين العاديين: «لا يمكنكم أن تلاحقوا ما شئتم من سياسات»- سواء كانت الحماية الاجتماعية الكافية، أو الأجور اللائقة، أو الضرائب التصاعدية، أو النظام المالي جيد التنظيم- «لأن بلدكم سيفقد قدرته التنافسية، وسوف تختفي الوظائف، وسوف تُعانون».

في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، وَعَدت النخب بأن السياسات النيوليبرالية ستؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع، وأنّ الفوائد ستتقاطر إلى الأسفل حتى يصبح الجميع- بمن فيهم الأكثر فقراً- في حال أفضل. ولكن لكي يتحقق هذا، يتعين على العمال أن يقبلوا بأجور أقل، ويتعين على جميع المواطنين أن يقبلوا التخفيضات في البرامج الحكومية المهمة.

زعمت النخب أنّ وعودها كانت تستند إلى نماذج اقتصادية علمية و«أبحاث قائمة على الأدلة». حسناً، بعد مرور أربعين عاماً، دعونا نلقي نظرة على الأرقام: لقد تباطأ النمو، وذهبت ثمار هذا النمو في الأغلب الأعم إلى قلّة قليلة للغاية عند القمة. ومع ركود الأجور، وارتفاع سوق الأوراق المالية إلى عنان السماء، تدفقت الدخول والثروات إلى الأعلى، بدلاً من التقاطر إلى الأسفل.

كيف من الممكن أن يُفضي تقييد الأجور- للوصول إلى القدرة التنافسية أو الحفاظ عليها- وخفض البرامج الحكومية إلى مستويات معيشة أعلى؟ لقد شعر المواطنون العاديون بأنهم وقعوا ضحية لعملية نصب. وكانوا على حق في الشعور بأنهم خُدعوا.

نحن نشهد الآن العواقب السياسية المترتبة على هذا الخداع الأكبر: انعدام الثقة في النخب، وفي «علوم» الاقتصاد التي استندت إليها النيوليبرالية، والنظام السياسي الذي أفسده المال والذي جعل كل ذلك ممكناً.

الحقيقة، أنه على الرغم من اسمه فإن عصر النيوليبرالية كان بعيداً كل البعد عن كونه ليبرالياً. فقد فرض عقيدة فكرية كان الأوصياء عليها غير متسامحين على الإطلاق مع المعارضة. وقد عُومِل الاقتصاديون الذين يحملون وجهات نظر ابتداعية غير تقليدية على أنهم هراطقة يجب تجنبهم، أو في أحسن الأحوال حصرهم في مؤسسات معزولة.

إن النيوليبرالية لا تشبه «المجتمع المفتوح» الذي نادى به كارل بوبر إلا قليلاً. فكما أكّد جورج سوروس، أدرك بوبر أن مجتمعنا نظام معقد ودائم التطور، حيث كلما تعلمنا أكثر كلما غيرت معرفتنا سلوك النظام.

يتجلى هذا التعصب في أعظم صوره في الاقتصاد الكُلّي، حيث استبعدت النماذج السائدة إمكانية حدوث أزمات كتلك التي شهدها العالم في عام 2008. وعندما حدث المستحيل، جرى التعامل معه كما لو كان فيضاناً يحدث كل 500 عام- حدث استثنائي شاذٌ ما كان بوسع أي نموذج أن يتوقعه. وحتى اليوم، يرفض دعاة هذه النظريات قبول حقيقة مفادها أنّ إيمانهم بالأسواق ذاتية التنظيم وتجاهلهم للعوامل الخارجية باعتبارها غير موجودة أو غير ذات أهمية أدى إلى إلغاء الضوابط التنظيمية، والذي كان محورياً في تغذية الأزمة. وتظل النظرية باقية، في ظل محاولات عقيمة لجعلها تتناسب مع الحقائق، التي تشهد على حقيقة مفادها أنّ الأفكار السيئة، بمجرد نشوئها، تواجه غالباً موتاً بطيئاً.

إذا فشلت أزمة 2008 المالية في جعلنا ندرك أن الأسواق المتحررة من القيود لا تعمل، فينبغي لأزمة المناخ أن تنجح في ذلك بكل تأكيد: ذلك أنّ النيوليبرالية سوف تقضي على حضارتنا. ولكن من الواضح أيضاً أنّ زعماء الدهماء الذين يريدوننا أن ندير ظهورنا للعلم والتسامح لن يزيدوا الأمور إلا سوءاً.

السبيل الوحيد إلى الأمام، والطريقة الوحيدة لإنقاذ كوكبنا وحضارتنا، هي أن يولد التاريخ من جديد. يتعين علينا أن نعيد إحياء التنوير، وأن نعيد التأكيد على التزامنا باحترام قيم الحرية، واحترام المعرفة، والديمقراطية.

السبيل الوحيد إلى الأمام والطريقة الوحيدة لإنقاذ كوكبنا وحضارتنا هي أن يولد التاريخ من جديد

الرأسمالية مقابل الحياة على الأرض

من المحتمل أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر، والتغيرات في المياه والأمن الغذائي، والظواهر المناخية الأكثر تواتراً إلى هجرة قطاعات كبيرة من السكان. سيؤدي ارتفاع البحار إلى إزاحة عشرات «إن لم يكن المئات» من الملايين من الناس، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار كبيرة ومستمرة... إنَّ تسرُّب المياه المالحة إلى المناطق الساحلية وتغيير أنماط الطقس سيؤدي أيضاً إلى الإضرار بمياه الشرب العذبة، أو القضاء عليها في أجزاء كثيرة من العالم... سيزيد اتجاه الاحترار أيضاً من مجموعة الحشرات الناقلة للأمراض المدارية المعدية. هذا بالإضافة إلى هجرة البشر على نطاق واسع من الدول المدارية، سيزيد من انتشار الأمراض المعدية.

■ ايان انغوس

تحدثت العديد من التقارير عن مثل هذه النقاط. عن أنه تم تكليف البنتاجون، من قبل الجنرال الذي يرأس الآن رؤساء الأركان المشتركة. المؤلَّف من مسؤولين كبار في الجيش الأمريكي، ووكالة الاستخبارات الدفاعية، ووكالة ناسا، وقد تم نشره من قبل الكلية الحربية التابعة للجيش الأمريكي.

يوصي تقريرهم بتقوية الجيش الأمريكي، الذي يعد بالفعل أكبر آلة حرب على الأرض، بحماية الإمبراطورية الأمريكية من عواقب الفوضى البيئية. إنهم يدعون إلى «نهج يشبه خطة الحملة» للإعداد بشكل استباقي للنزاع المحتمل وتخفيف الآثار. كما نعلم، عندما يشرع الجيش الأمريكي في حملة، تكون النتيجة دائماً الدّمار والخراب للفقراء والمضطهدين.

كما يوضح هذا التقرير، يعرف الجيش الأمريكي أنَّ تغيّر المناخ حقيقي، وأن العواقب قد تكون كارثية. يعترف الجنرالات بأن شيئاً ما قد حدث، خطأ فادح في العلاقة بين المجتمع البشري والأرض.

حدود الكواكب

تغير المناخ هو المثال الأكثر تطرفاً للأزمة، لكنه ليس المثال الوحيد. لقد حدد علماء نظام الأرض تسعة حدود عالمية– الظروف البيئية العالمية التي تحدد «مساحة تشغيل آمنة للإنسانية». قد يؤدي عبور أي من هذه العتبات إلى عواقب وخيمة أو حتى كارثية على الحضارة. سبعة من حدود الكواكب الحرجة التسعة قريبة أو موجودة بالفعل في منطقة الخطر.

مثل هذا البحث يؤدي بشكل لا يقاوم إلى استنتاج مفاده أن الإصلاحات المتواضعة والتحولات في السياسة ليست كافية. إننا لا نواجه المشكلات الفردية التي يمكن معالجتها بشكل منفصل، ولكننا نواجه مجموعة متشابكة من اضطرابات أنظمة دعم الحياة على الأرض. العمليات الطبيعية الأساسية التي تطورت على مدى ملايين السنين يتم تحطيمها في غضون بضعة عقود.

من الواضح، أن العلاجات الجذرية مطلوبة، لكننا لن نجد علاجاً إلا إذا حددنا السبب الكامن، وهو المرض الشامل الذي يهاجم كوكبنا.

شخصيات رأس المال

كأفراد، يُريد الأشخاص الذين يديرون الملوثين العملاقين بلا شك لأطفالهم ولأحفادهم أن يعيشوا في عالم نظيف ومستدام بيئياً. ولكن بصفتهم كبار المساهمين والمديرين التنفيذيين وكبار المديرين، فإنهم يتصرفون، على حد تعبير ماركس الرائع، باعتباره «تجسيداً لرأس المال». وبغض النظر عن كيفية تصرفهم في المنزل أو مع أطفالهم، في العمل، فإنهم يمثلون رأس المال بشكل إنساني، وضرورات رأس المال. الأسبقية على جميع الاحتياجات والقيم. عندما يتعلق الأمر بالاختيار بين حماية مستقبل البشرية وتعظيم الربح، فإنهم يختارون الربح.

وكمثال على ذلك، فكر في غازات أكسيد الآزوت وأول أكسيد الآزوت وثاني أكسيد الآزوت، والتي يتم إنتاجها عن طريق حرق الوقود النفطي، وخاصة بوساطة محركات الديزل. لا تحظى باهتمام وسائل الإعلام بقدر اهتمام ثاني أكسيد الكربون، لكنها غازات دفيئة قوية، وهي ضارة مباشرة بصحة الإنسان. إنها تسبب أمراض الحلق والرئة، وتزيد من شدة الأمراض مثل الربو. في عام 2009، فرض المنظمون في أوروبا وأمريكا الشمالية قيوداً صارمة على انبعاثات أكسيد الآزوت في السيارات. كان على جميع شركات صناعة السيارات تقديم سياراتهم للاختبار. كانت هذه مشكلة كبيرة بالنسبة لشركة فولكس فاجن، ثاني أكبر شركة للسيارات في العالم، لأن معظم أرباحها جاءت من سيارات مزودة بمحركات ديزل لا تفي بالمعايير الجديدة.

ولكن، كما يقال لنا كثيراً، تشجع الرأسمالية الابتكار. في الوقت المناسب، أعلنت شركة فولكس فاجن أن مهندسيها قد حلوا المشكلة. لقد اخترعوا التكنولوجيا التي تفي بالمعايير الجديدة أو تتجاوزها بالكامل. لقد روجوا لها بشدة تحت شعار «الديزل النظيف»، وكانت ناجحة للغاية. بين عامي 2009 و 2016، باعت فولكس واجن أكثر من 11 مليون سيارة ديزل نظيفة حول العالم.

هذا مثير للإعجاب إلى حد كبير– شركة عملاقة تبلي بلاءً حسناً، وتحقق أرباحاً ضخمة مع حماية البيئة وصحة الإنسان أو هكذا بدا الأمر.

في عام 2016، وبفضل التحقيقات التي أجراها بعض المهندسين المتفانين، علمنا أن «الديزل النظيف» كانت مجرد خدعة. لم تخترع فولكس واجن تقنية الانبعاثات الجديدة. ابتكرت فولكس واجن برمجيات غشَّت في الاختبارات. عندما اكتشف البرنامج إجراء اختبار، قلل من قوة المحرك وأدائه. في ظل ظروف المختبر، استوفت سيارات **Viesel** التابعة لشركة ديزل النظيفة أنظمة الانبعاثات. على الطريق، أطلقت ما يصل إلى 40 مرة أكثر من أكسيد الآزوت من الحد القانوني.

تم طُرد كبار المسؤولين التنفيذيين ودفعت الشركة غرامات باهظة، ولكن هذا بعد وقوع الأمر. توضح سبع سنوات من تلوث فولكس واجن وسبع سنوات من مبيعات فولكس واجن الكبيرة اثنين من الخصائص الأساسية للرأسمالية– المكاسب قصيرة الأجل هي دائماً أكثر أهمية من الخسائر الطويلة الأجل، والربح دائماً أكثر أهمية من حماية صحة الإنسان.

إن مالكي فولكس واجن ومديريها التنفيذيين هم تجسيد لرأس المال، ويجب أن ينمو رأس المال، بغض النظر عمّن يُصاب.

آلات للتراكم

السبب بسيط للغاية، على الرغم من أنَّ آثاره معقدة وعميقة. تستثمر البنوك الكبيرة وصناديق المال وأصحاب الملايين في شركات، مثل فولكس واجن من أجل الحصول على المزيد من الأموال. إنهم لا يهتمون حقاً إذا كانت فولكس واجن تصنع السيارات أو الملابس وأشرطة الحلوى، طالما أنها تحصل على عائد من استثماراتها.

الشركات هي آلات اجتماعية عملاقة لتحويل رأس المال إلى المزيد من رأس المال. هذا ما يتوقعه المساهمون ويريدونه، وهذا ما يجب على المديرين والمديرين التنفيذيين تقديمه.

من غير المرجَّح أن يصبح الشخص الذي لا يرغب في تلبية احتياجات رأس المال أولاً مسؤولاً تنفيذياً كبيراً في الشركة. إذا فشلت عملية الفرز، أو إذا تعرَّض المدير التنفيذي لهجوم ضمير غير مريح، فلن يدوم طويلاً في هذا المنصب. وقد دعا الطغيان البيئي للخط القاعدي. عندما تؤدي حماية البشرية والكوكب إلى تقليل الأرباح، ستضع الشركات الأرباح أولاً.

رأس المال لديه مقياس واحد فقط للنجاح. ما مقدار الربح الذي تحقق في هذا الربع مقارنة بالربع السابق؟ كم اليوم أكثر من أمس؟ لا يهمُّ ما إذا كانت المبيعات تشمل المنتجات التي تنشر الأمراض وتدمير الغابات، وتهدم الأنظمة الإيكولوجية، وتعامل مياهنا وهواءنا وتربة مياه الصرف الصحي. كل ذلك يساهم في نمو رأس المال، وهذا هو المهم.

تغير المناخ هو المثال الأكثر تطرفاً للأزمة لكنه ليس المثال الوحيد

■ عن موقع المناخ والرأسمالية بتصرف

إيران: تحصين الداخل ليس تنازلاً للغرب

تشهد الساحة الإيرانية منذ أكثر من أسبوع احتجاجات وإضرابات أمنية على خلفيّة قرار برفع أسعار البنزين، وعلى الرغم من أنَّ المشهد يميل ظاهرياً إلى الهدوء حسب آخر الأنباء الواردة، إلّا أنّ ما جرى ويجري يطرح أسئلة حول تطورات المشهد السياسي في الداخل الإيراني، نحاول في هذه المادة إعادة سردٍ للأحداث في محاولةٍ إضفاء مزيدٍ من الوضوح على الصورة هناك.

■ علاء أبوفرّاج

أعلنت الشركة الوطنية للنفط في يوم الخميس 14 من شهر تشرين الثاني الجاري عن رفع أسعار البنزين، وجاءت هذه الزيادة على شكل متصاعد حسب كمية الاستهلاك، لتصل إلى 50% لاستهلاك 60 لتراً، و300% لمن يزيد استهلاكه عن هذا الحد.

الاحتجاجات ورد الفعل مباشر

لم تمض 24 ساعة حتى بدأت الساحة الإيرانية تشهد احتجاجات في مناطق متفرقة، تركزت بشكل أساس في جنوب البلاد في محافظات، مثل كرمان وبوشهر، لتشمل العاصمة والعديد من المدن الأخرى، وقام المحتجون بإطفاء محركات سياراتهم وأغلقوا شوارع رئيسة في طهران، واندلعت مواجهات تخللتها أعمال عنف، فأعلنت وكالات الأنباء عن سقوط قتلى وجرحى في هذه المواجهات، وأعلنت السلطات عن «أعمال شغب وتخريب» للممتلكات العامة، وجرى بث أخبار مصوّرة لإضرام النيران في عدد من محطات الوقود والمرافق العامة، مثل مصرف «شهر» في مدينة أصفهان. ورفعت الاحتجاجات شعارات، ركزت بمعظمها على قرار رفع الوقود الأخير، وردد المتظاهرون شعارات مثل «البنزين بات أعلى سعراً والفقير بات أكثر فقراً» إلّا أنّ الشعارات لم تقف عند هذا الحد، بل وصلت إلى شعارات سياسية نددت بعضها بالرئيس الإيراني حسن روحاني والمرشد الأعلى علي الخامنئي.

وارتفعت في السياق نفسه بعض الأصوات من البرلمان الإيراني للمطالبة بالرجوع عن هذا القرار، إذ قال أحد أعضاء لجنة التخطيط والموازنة في البرلمان إن النواب سيقدمون مشروع قانون عاجل يلزم الحكومة بإلغاء قرار رفع أسعار البنزين، لكن التطورات التالية جاءت في اتجاه معاكس تماماً، إذ أكدت السلطات الإيرانية الثلاث «التنفيذية والتشريعية والقضائية» خلال اجتماع المجلس الاقتصادي الأعلى على ضرورة التنسيق فيما بينها لتطبيق خطة تقنين ورفع أسعار البنزين، وأعلنوا في هذا الاجتماع أن هدف الخطة «إيجاد العدالة الاجتماعية لستين مليون إيراني من محدودي الدخل، ومحاربة تهريب الوقود، وتقليص الفساد، وإدارة استهلاك الوقود، على أن يتم دفع العائدات المالية الناجمة عن القرار إلى الشرائح الضعيفة منذ الأسبوع المقبل».

ردود رسمية وتصعيد

استمرت وتيرة الاحتجاج دون انخفاض، ولكنها بدأت تصطدم بإجراءات أشد من قبل السلطة، فأصدر مجلس الأمن القومي قراراً يقضي بقطع خدمات الإنترنت عن البلاد، وأعلنت وكالة فارس الإيرانية نقلاً عن مصادر أمنية أن السلطات اعتقلت نحو ألف شخص خلال يومين، وجرى إغلاق رسمي للمدارس. وفي البرلمان علت أصوات تطلب باستجواب الرئيس الإيراني وتحميله مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية وبسبب اتخاذه لقرار رفع السعر دون التشاور مع البرلمان،

وبدا الخطاب الرسمي الإيراني موحداً، فجاءت التأكيدات على عزم النظام بكافة أركانه على تنفيذ هذه القرارات من جهة، واعتبرت الاحتجاجات من جهة أخرى أنها أعمال تخريبية تدار من الخارج، وتعهد النائب العام بمعاقبة «المشاغبين»، ومن جانبه عبَّر المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي «أنه ليس من أصحاب الاختصاص في هذا المجال كما أن آراء الخبراء متفاوتة، لكنه بالمحصلة يدعم قرار رؤساء السلطات الثلاث» وأضاف أن هذا القرار جاء بعد «دراسة دقيقة، وبالتالي لابد من تطبيقه»، واعتبر الرئيس روحاني وفي خطابٍ ألقاه يوم الأحد 17 تشرين الثاني، أنه يجب «ألّا يسمح بعدم الاستقرار في البلاد» وأشار إلى أن استهلاك الوقود في إيران بلغ مستويات مرتفعة «وأنّه سيحوّل إيران إلى دولة مستوردة للوقود خلال عامين» وقدّم روحاني في خطابه تأكيدات جديدة على أن الحكومة ستقوم بتقديم المساعدات إلى الطبقات الفقيرة، وكان المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، قال في وقت سابق إن العوائد التي سيجري تحصيلها من تعديل أسعار البنزين لن تدخل ميزانية البلاد الجارية، بل ستستخدم في مشروع الدعم المعيشي لـ 18 مليون أسرة.

يدرك النظام في إيران إستراتيجية العقوبات الأمريكية والهدف منها وبالتالي لا يجب أن ينظر إلى تحصين الداخل على أنه تنازلٌ للغرب

انحسار وهدوء قلق

على الرغم من ورود أنباء متفرقة من عدة مناطق عن استمرار الاحتجاجات في بعض المناطق وبشكل متفرق، إلّا أن الهدوء يسيطر على المشهد، وأعلنت السلطات أنه سينتهي التحقيق مع الموقوفين خلال أيام قليلة، وسيجري إطلاق سراح من لم توجه إليه اتهامات تتعلق بارتكاب جرائم ما. وفي تأكيد جديد على الخطاب الرسمي اعتبر روحاني أنَّ «أحداث الأيام الأخيرة كانت مسألة أمنية، ولم تأت من الشعب» وأكد يوم الأربعاء أن نحو 800 ألف أسرة استفادت من المساعدات المالية التي صرفت يوم الاثنين، على أن تستكمل هذه العملية «والتي يفترض أن تشمل أكثر من 4 ملايين أسرة» خلال الأيام القليلة القادمة. وبدأت خدمة الإنترنيت بالعودة بشكلٍ تدريجي إلى أغلب المناطق.

استنتاجات أولية

تشير الكثير من التقديرات إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في إيران، وعلى الرغم من دور العقوبات الأمريكية التي تترك ثقلاً كبيراً على الشعب الإيراني، وتساهم في تردي الأوضاع، إلّا أنه من غير الوارد اعتبارها المسبب الوحيد لتراجع مستويات المعيشة، فالعقوبات تهدف حسب إستراتيجية واضعيها إلى الضغط على الشعوب اقتصادياً وهو ما يؤدي إلى ازدياد نقمتهم على الأنظمة وتدفعهم للتحرك ضدها، وبالطبع يدرك النظام الإيراني إستراتيجية العقوبات هذه والهدف منها، وبالتالي لا يجب أن ينظر إلى تحصين الداخل على أنه تنازلٌ للغرب، فتلبية المطالب المحقة وإيجاد مخارج حقيقية لضرب الفساد، وتعويض نقص الموارد من غير جيوب الفقراء. يُعد درعاً يحصن الداخل من كلّ المؤامرات الخارجية التي لن تتوقف. بات من غير المجدي اليوم فصل ما يجري وسيجري في إيران عن كل ما يجري في المنطقة والعالم، فالشارع اليوم أكثر حساسية من قبل ولم تعد قرارات كهذه تمر دون عواقب، وكان هذا واضحاً في تصريح الخارجية الروسية حول الأحداث التي شهدتها إيران، إذ قال زامير كابولوف مدير قسم شؤون آسيا في وزارة الخارجية الروسية إن «الوضع متوتر، وزيادة أسعار النفط أضافت الزيت إلى النار، لكن قوى خارجية تعمل بنشاط، وهكذا فإن كل «العوامل» اجتمعت».

يصّر الخطاب الرسمي على أن محاولة «زعزعة الاستقرار» التي استمرت لمدة يومين قد انتهت، ويؤكد أن الدعم يجب أن يصل إلى مستحقيه الأكثر فقراً، وإذا كانت الأمور اليوم تحت السيطرة، فهذا يعني أن الظرف سيكون ملائماً لإيجاد المخارج الحقيقية قبل أن تتعمق الأزمة، والحديث لا يدور عن المخارج الأمنية فقط- التي تعد أداةً ضرورية لفصل العناصر الخارجية عن الحراك- بل الحديث أيضاً عن المخارج السياسية والاقتصادية التي تنعكس إيجاباً على شعب إيران، وهذه مهمة ملحة أكثر من أي وقت مضى، وإلا ستصبح المنطقة ساحة جاهزة بالنسبة للأعداء لتغذية المؤامرات وعدم الاستقرار.

في ذكرى اغتيال كينيدي

لماذا تحجب الـ CIA وثائقها؟

يصادف 22 من تشرين الثاني الذكرى السنوية لاغتيال الرئيس الأمريكي جون كينيدي، وفيما يلي تقدم «قاسيون» أجزاءً من مقال نشره الكاتب والصحفي جيفرسون مورلي في مجلة «كاونتر بانش» الأمريكية، يناقش في مقاله هذا، الغموض الذي يلف اغتيال الرئيس الأمريكي، والإشارات على تورط الاستخبارات المركزية الأمريكية بهذا الاغتيال.

■ إعداد قاسيون

كان يُوجه إليَّ سؤالٌ فجٌّ، «من اغتال جون كينيدي؟» وكنت أجيب باستهجان: «لا أعلم!.. من المبكر إيجاد الجواب عن هذا السؤال!» وكنت أجيب بهذه النكتة السخيفة نظراً إلى أنه مرَّ اليوم أكثر من نصف قرن على مقتل كينيدي، ويبدو أنه من المبكر معرفه من اغتال الرئيس الأمريكي!.

«لجنة وارن» والمصداقية!

من غير المجدي اليوم القفز إلى نتائج حول من الذي اغتال كينيدي وسط مدينة دالاس في 22 تشرين الثاني 1963، وخصوصاً أنَّ العديد من المؤرخين والباحثين في ملابسات القضية، لا يستطيعون الوصول– حتى يومنا هذا – إلى كل ملفات والوثائق المتعلقة باغتيال كينيدي، والتي تملكها وكالة الاستخبارات الأمريكية «CIA» وتمنع نشرها، ويظل التقرير الصادر عن «لجنة وارن»– وهي اللجنة الرسمية التي كلفت بإجراء التحقيق– هو الوثيقة الرسمية المعترف بها، وأكّد هذا التقرير في استنتاجه الأخير براءة الـ CIA فعلياً، وأن كينيدي قتل من قبل رجل واحد، لي هارفي أوزوالد، وهذا ما يعني أنه فعل فردي لا تقف جهة ما خلفه.

ولكن التحقيقات الخمسة الرسمية الأخرى، والتي حاولت التحقيق في الاغتيال وتطرقت لعلاقة الـ CIA به، جعلت من نتائج لجنة وارن مشكوكاً بها ولكنها تعتبر نتائج غير رسمية وغير معترف بها!.

فعلى سبيل المثال قامت «لجنة تشيرتش»– وهي لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس الشيوخ للنظر في أنشطة وكالة المخابرات المركزية في الداخل والخارج– بإثبات أن لجنة وارن لم تكن على علمٍ بأيٍ من عمليات الاغتيال التي قامت بها الـ CIA في 1963، وأظهرت الوثائق المنشورة حول القضية في العشرين سنة الماضية بأن محامي اللجنة لم يعلموا أي شيء يُذكر حول ملف أوزوالد الذي سبق اغتيال الرئيس، ونحن نعرف الآن أنّ كبار الضباط ومن ضمنهم جيمس انجليتون رئيس قسم مكافحة التجسس، كانوا يراقبون الغامض أوزوالد بشكل مكثف، وهو يشق طريقه إلى دلاس ولم يطلعوا اللجنة على المعلومات التي بحوزتهم.

«براءة الـ CIA»!

إن المدافعين عن استنتاج اللجنة الذي يقول بوجود قاتل وحيد، يتجاهلون كل الوثائق التي لم تنشر بعد! فالوثائق التي تخص دور الـ CIA في الأحداث التي قادت إلى اغتيال كندي ينقصها الكثير لتكتمل. فحسب تصريحات رسمية تحتجز الوكالة 1100 وثيقة غير منشورة مرتبطة بالإغتيال، لم ينشر منها إلا جزءٌ بسيط في 2017 يخص مقدمة ملف أوزوالد الأول والذي يعود إلى 1959.

وحفظت آلاف الملفات الأخرى بشكل سري، فوفقاً لآخر الأرقام الصادرة عن الأرشيفات الوطنية، فإن ما مجموعه 15,834 وثيقة محفوظة بشكل كامل السرية تقريباً، ومعظمها ضمن أرشيفات الـ CIA والـ FBI.

أولئك الذين يفترضون بأن جميع الوثائق التي لم تنشر يجب أن تدعم براءة الوكالة، هو استنتاج غريبٌ، فإذا كان ليس لدى الوكالة ما تُخفيه، فلماذا تُخفي كل هذه الوثائق؟!. ربما تكون 95% من هذه الوثائق تافهة، ولكن الـ 5% الباقية– وهي تتضمن آلاف الصفحات – ستكون غنية بالمعنى التاريخي. وسيكون لها دور كبير حتماً في كشف الحقيقة.

اتهم رولف موات– لارسن، وهو ضابط كبير في الـ CIA، وخدم في مناصب عليا. وهو اليوم أحد الأعضاء المهمين في مركز بلفر في جامعة هارفارد، اتهم مديره السابق في ضلوعه بالكمين الذي نصب في دالاس. وافترض موات– لارسن في محاضرة له في هارفرد في كانون الأول الماضي، أن مؤامرة لاغتيال جون كيندي حيكت من داخل وكالة الاستخبارات الأمريكية في ميامي، والتي ضمت في ذلك الوقت بين صفوفها مجموعة من المعارضين الكوبيين المنفيين الساخطين، وضباطاً سرِّيين وكان يجمعهم حقدهم على كيندي لفشله في إسقاط حكومة كاسترو في كوبا. ويعتبر موات– لارسن أن مكتب وكالة الاستخبارات الأمريكية في ميامي هو المكان الصحيح لإيجاد الأجوبة عن الأسئلة المعلّقة حول عملية الاغتيال.

الـ CIA ضالعة في كمين دالاس ومؤامرة اغتيال جون كينيدي حيكت من داخل مكتب الوكالة في ميامي

أمّا أنا فأطرح سؤالاً يخص المدعو جورج جوانيدس، وهو ضابط متخفٍّ حاصل على وسام، وخدم في 1963 كرئيس قسم في مكتب ميامي. وهو من قاد عمليات حرب نفسية ضد كوبا. وفي محاولتي للحصول على الوثائق التي تخص جوانيدس قمت برفع دعوى قضائية ضد وكالة الاستخبارات الأمريكية، وانتهت الدعوى بعد 15 سنة في العام 2018، عندما قام القاضي برفض قضيتي. وبالرغم من فشل القضية إلّا أنها بيّنت الحساسية غير العادية للعمليات التي قام بها جوانيدس والوثائق التي تخصه، ومن الجدير بالذكر، أن كل الملفات المتعلقة بعمل جوانيدس السرِّي في ميامي 1963 تعتبر سرية، ولا يمكن نشرها في العام 2019، لما تشكله من «خطرٍ على الأمن الوطني»

حصل جوانيدسٌ – وباعتراف رسمي من الوكالة– على وسام من قبل الـ CIA في عام 1981، وجاء هذا الوسام بعد عامين من عرقلته لعمل لجنة مجلس النواب التي تحقق في الاغتيال، والتي كانت تحاول الحصول على معلومات حول ما يعرفه جوانيدس عن اتصالات أوزوالد مع الكوبيين المؤيدين والمعارضين لكاسترو في صيف وخريف عام 1963.

باعتقادي، أنه نال هذا التكريم لأنه أخفى وجود عمليات موجهة ضد كوبا وبتغطية من السلطات، وبأن أوزوالد كان أحد العملاء ضمن هذه العمليات، وهذا ما لم يتم الاعتراف به رسمياً أبداً، فبالنسبة لهم فإن جوانيدس يقوم بحماية «المصادر وطرائق العمل المتبعة» من قبل الوكالة، وربما يكون قد فعل أكثر من ذلك، مثل تستره على مجموعة من الضباط الآخرين، والذين علموا بوجود مخطط لاغتيال الرئيس وحاولوا اتهام كوبا بذلك.

بعد كل ما سبق، وعندما يسألني أحدٌ ما، من قتل جون كيندي؟ أقول إنه ربما كان كينيدي ضحية مؤامرة من قبل أعداء له داخل حكومته، ربما كان بينهم ضباط وكالة المخابرات المركزية المتورطون في عمليات استخباراتية ضد كاسترو، لا أملك دليلاً على ما أقوله، ولكنني أنظر فقط إلى الحقائق المريبة التي تلف الموضوع والتي لا يزال معظمها سرياً رسمياً.

هل الاغتيال حدثٌ تاريخي؟

المعلومات التي عرضها جيفرسون مورلي في مقاله لا تعد جديدة كلياً، وهي مع ذلك معلومات قيّمة فعلاً، فعلى الرغم من أن القانون الأمريكي ينص على حرية الحصول على المعلومات، إلا أن مصلحة وكالة الاستخبارات الأمريكية كانت دائماً فوق القانون.

لكن المهم اليوم في الموضوع، هو الذهاب بعيداً عن الجانب الجنائي–القانوني لهذه القضية، ومحاولة إيجاد الدافع السياسي، لا للاغتيال وحده، بل أيضاً الدافع لدى بعض القوى لإخفاء نشاط الـ CIA في داخل الولايات المتحدة نفسها، فهنا جوهر القضية، إذا كان الاغتيال يُعتبر اليوم حدثاً تاريخياً بالنسبة للبعض، إلّا أنه لا يجب إغفال أن احتمال تورط الـ CIA في هذا الحدث «التاريخي» – وهو المرجح بنظرنا– يعني فعلياً أن هذه الوكالة أحياناً تكون أكثر نشاطاً في الداخل بهدف فرض توجه محدد في السياسة الأمريكية، وهذا النشاط وبكل تأكيد لم ينته بعد اغتيال كينيدي، وهو يفعل فعله إلى اليوم، فنشاط الوكالة لا يعدُّ جزءاً من تاريخ الولايات المتحدة وحسب، وإنما هَو جزءٌ من حاضرها أيضاً، وما جرى لكينيدي يمكن أن يجري لأي رئيس لاحق إذا اقتضى الأمر!

أزمة الكيان الصهيوني والاتجاه الوحيد

بعد فشل رئيس وزراء «الكيان» ورئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، مرتين على التوالي في تشكيل الحكومة، ووصل منافسه بيني غانتس زعيم حزب «أزرق أبيض» إلى النتيجة ذاتها، ليعلن مؤخراً عجزه عن تشكيل الحكومة أيضاً.

■ يزن بوظو

وعلى إثر الفشل في تشكيل الحكومة مرتين على التوالي قد يحدث لأول مرة في تاريخ «الكيان» أن تُعاد انتخابات الكنيست نفسه مرة ثالثة في سنة واحدة، حيث لم يسبق أن شهد «الكيان» أزمة سياسية كهذه الجارية الآن، فلم ذلك؟ وما علاقة التصعيد الصهيوني الأخير في غزة وسورية بهذا الأمر؟

بداية المشكلة

جرت انتخابات الكنيست الأخيرة في 17 أيلول، وكانت نتائجها فشل أيّ تحالف، سواء «الليكود» مع كتلته من اليمين، أو «أزرق أبيض» مع كتلته من «الوسط-يسار»- وهُم الكتل الأكبر في البرلمان- في الحصول على غالبية المقاعد والتي يجب أن تكون 61 من أصل 120 بالحدّ الأدنى، وعلى إثر هذا الأمر جرى التعويل على إمكانية التوصل إلى توافق بين الكتل لتشكيل حكومة جديدة، الأمر الذي لم يحصل حتى الآن بسبب الخلافات والتناقضات العميقة بين الأحزاب الثلاثة الأساسية «الليكود» و «أزرق أبيض» و«إسرائيل بيتنا».

فبالنسبة لـ «الليكود» يسعى نتنياهو إلى استمراره في رئاسة الحكومة، بينما بيني غانتس زعيم «أزرق أبيض» يجري تصعيده للغاية ذاتها، أمّا أفيدور ليبرمان لا يسعى إلى التحالف مع كتلة اليمين، وفي نفس الوقت يناور لرفع وزنه وحصوله على وزن سياسيّ وحكوميّ أعلى في حال تحالفه مع غانتس.

تصعيد نتنياهو

على إثر الخلافات حول مواقع كُل كتلة من الحكومة، وحول رئاستها، تصاعد مستوى الأزمة السياسية بين مختلف الأطراف، وبات كُل حزب يسعى إلى رفع عدد أصوات ناخبيه وداعميه بشتّى الوسائل والطرق المتاحة. بالنسبة لنتنياهو، رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال كما تُسمى الآن، قد عمل على تصعيد داخلي عبر محاربته كتلة «القائمة العربية المشتركة» داخل الكنيست لأنها قد تشكل فارقاً في حال تقاربت أو تحالفت مع «أزرق أبيض»، عبر اتهامها بالإرهاب وادّعائه دعمها لـ«حركة الجهاد الإسلامي، أما على الصعيد الخارجي فقد حاول نتنياهو الاستفادة إعلامياً وسياسياً من التصعيد الأخير ضد حركة الجهاد الإسلامي بعد اغتيال قائد جناحها العسكري، بهاء أبو العطا في غزة قبل أسبوعين، ثم محاولة اغتيال القيادي أكرم العجوري في دمشق، فضلاً عن التصعيد العسكري على غزة وسورية، والذي وبالنسبة لنتنياهو يساهم بشكل ما في إنعاش وزنه المتراجع داخلياً.

وحاول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دعم حليفه نتنياهو عبر إعلانه بأن المستوطنات الصهيونية في فلسطين شرعية ولا تخالف القانون الدولي، كهدية إعلامية كسابقاتها لا أكثر، إلّا أنها تجد أثراً سياسياً ما في داخل الكيان لصالح الليكود بمواجهة تُهم الفساد، لكن على الصعيد الدولي أستنكر الجميع هذا التصريح بما فيهم روسيا والاتحاد الأوروبي، مؤكدين على أن المستوطنات غير شرعية وتخالف القرارات الدولية.

تصعيد غانتس

أما بيني غانتس، زعيم «أزرق أبيض»، فقد كان معظم نشاطه يدور حول تغذية تُهم الفساد الموجهة لنتنياهو، بالرشوة والاحتيال وانتهاك الثقة، عبر الضغط الإعلامي والسياسي باتجاه تعبئة الشارع من جهة، ودفع المحكمة باتخاذ إجراءاتها في هذا الإطار من جهة ثانية، لتتصاعد وتيرة التهديد بهذه التهم وصولاً إلى إعلانها رسمياً في الأسبوع المنصرم وتوجيهها من المحكمة إلى نتنياهو. استفاد غانتس من خطوة المحكمة هذه برفع مستوى الهجوم من خلال تذكير الحكومة بأن من يتعرض إلى تُهم كهذه لا يمكن أن يستلم حقائب وزارية، علماً بأن نتنياهو كان قد كلّف نفسه بأربع وزارات هي الصحة وشؤون الشتات والعمل والضمان الاجتماعي والزراعة، لا يمكن له بعد الآن إدارتها. أما موقع رئيس الحكومة فلا يمكن إبعاد نتنياهو عنه حتى إصدار حُكم بإثبات التهم عليه.

الوضع داخل الكيان ينبئ بتعاظم الأزمة السياسية الداخلية التي إمّا أن تذهب لصدامات شعبية أو أن تجد النخب طرفاً «جديداً» من خارج المنظومة التقليدية

الأزمة السياسية تتعمق

حقيقة أن نتنياهو يستطيع البقاء بموقعه رغم التُهم الموكلة إليه، قد جعلته أكثر تشدداً اتجاه هذا الأمر دفاعاً عن نفسه، في محاولة لكسب المزيد من الوقت لعله يصنع شيئاً يغيّر الموازين الجارية الآن، إلّا أنّ هذا الأمر بتراكمه، منذ فشل نتنياهو الأول بتشكيل الحكومة، وصولاً إلى تُهم الفساد تلك، تُشكل تهديداً على وزن حزب «الليكود» برمّته، مما دفع بالأزمة السياسية نحو بُعد آخر لتبدأ بإيجاد وقع لها داخل الأحزاب المتصارعة نفسها، حيث صعدت أصوات داخل «الليكود» تُنادي بإبعاد نتنياهو عن قيادته وتسلّم آخر له.

انتخابات ثالثة وخضّة اجتماعية

بسبب فشل تشكيل الحكومة للمرة الثانية على التوالي، تم التصريح لـ«الكنيست» لأول مرة في تاريخ الكيان، بإمكانية توكيل أي مُرشح منه للعمل على تشكيل الحكومة، خلال مدة أقصاها 21 يوماً شرط حصول المُرشح على 61 صوتاً على الأقل، أو يجري انتخابات «كنيست» جديدة. وبسبب هذا الأمر بدأت تخرج مظاهرات داخل الكيان بين مؤيدة لـ الليكود وأخرى معارضة وتُنادي بإبعاد نتنياهو عن السلطة، مما يفتح الباب لتطور الأمر أكثر من ذلك وصولاً إلى مواجهات بين جمهور مختلف الأطراف في الشارع بحال استمرت أزمة الحكم الجارية.

أزمة باتجاه واحد

إن تصاعد حدة التناقضات الجارية يتعلق أولاً بتراجع قائد الكيان الأمريكي نفسه، ويمكن أن ينظر إلى أزمة الحكم هذه داخل الكيان على أنها صدىً للتراجع الأمريكي، هذا بالإضافة إلى أنّ حجم المشاكل المطروحة على طاولة الحل يزداد تعقيداً وتشعباً.

كل هذا يدفع بالتناقضات الداخلية العامة للكيان إلى السطح والتي تشكل الأطراف السياسية أقطاباً لها، وتعجز الأطراف السياسية هذه عن إيجاد حل أو توافق يكون مقبولاً على المستوى السياسي والشعبي داخل الكيان، وهذا ما ينبئ بتعاظم الأزمة السياسية في الداخل، التي إما أن تذهب لصدامات شعبية داخلية أو أن تجد النخب طرفاً «جديداً» من خارج المنظومة التقليدية. في ضوء هذا الوضع الداخلي المعقد والمناخ الإقليمي والدولي الجديد، سيشتدّ التناقض الأعمق في بُنية «الكيان الصهيوني»، الناتج عن كونه أداةً تُستخدم عند الحاجة، وبوصفه استعماراً، وهذا ما سيدفع الأمور من خلال تفاعلاتها على الأرض نحو حلّ واحد ووحيد: القضاء على «الصهيونية».

الديون والأدوات الاستعمارية

لطالما شكّلت الديون عبر التاريخ عبئاً ثقيلاً على كاهل الشعوب والحكومات، وإن كانت هذه الأخيرة قد حاولت مراراً رمي هذا العبء عن كاهلها، فإن عملية الخلاص هذه لم تكن خالية من مخاطر جمّة تعرضت لها الدول الساعية لاستعادة استقلالها، ابتداءً من الضغوط الاقتصادية والأدوات «الناعمة»، ووصولاً إلى التهديد بالتدخلات العسكرية.

■ إعداد قاسيون

سبق للمكسيك أن عاشت هذه التجربة، فبعد أن رفض الرئيس بينيتو خواريز الديون غير الشرعية في عام 1861، حشدت القوى الدائنة الرئيسة للتدخل عسكرياً في البلاد. وفي كانون الثاني 1862، غزت فرنسا المكسيك ثم دخلها في عام 1864 أمير نمساوي عُرف بماكسيميليان الأول، إمبراطور المكسيك، واعترف بالديون التي تم رفضها في عام 1861، ووقع على الديون الجديدة التي بلغت قيمتها الإجمالية 560 مليون فرنك، منها 34 فقط وصلت فعلياً إلى المكسيك. وفي عام 1867، سمح أخيراً النصر العسكري للقوات المكسيكية الموالية لبنيتو خواريز بالرفض الفعلي لهذه الديون. أي إن العملية قد استغرقت فعلياً حوالي خمس سنوات كي تنجح المكسيك بالخلاص من عبء الديون.

تجارب من القرن التاسع عشر

في القرن التاسع عشر، لم تكن أمريكا اللاتينية المنطقة الوحيدة ضحية السياسات الجائرة التي قادتها القوى الرأسمالية الأوروبية وبنوكها. إن استحالة سداد البلدان الواقعة على هامش أوروبا للقروض التي تمثّل عمليات خداع حقيقية سمحت للإمبراطوريات الأوروبية بإخضاعها لهيمنتها. في حالة اليونان– التي كانت قد أخذت قروضاً لتمويل حرب استقلالها ضد الإمبراطورية العثمانية– تذرّعت المملكة المتحدة، وفرنسا وروسيا بتعليق أداء الدولة المستقلة حديثاً لتضع على عرشها أميراً ألمانياً مهمته الرئيسة هي التعهد بأداء ديون البلاد، ثم، منذ عام 1898، تم إنشاء «لجنة مالية دولية» من قبل القوى الأوروبية الكبرى، من أجل وضع اليونان تحت إشراف مالي كامل لضمان سداد الديون غير الشرعية.

في تلك الفترة، وضعت القوى الأوروبية تلك السلطات المالية الرقابية في بلدان أخرى: حيث تم تأسيس «إدارة الدَّين العام» في الإمبراطورية العثمانية عام 1881 لضمان سداد ديونها المعاد هيكلتها بعد فشلها في الأداء عام 1875. وكان التقصير المصري في الأداء عام 1876 ذريعة لإنشاء «صندوق الدَّين العام». في حين أنشئت «لجنة مالية دولية» في تونس في عام 1869 لتسديد الديون المستعصية على السداد المتعاقد عليها قبل سنوات قليلة.

نظرة على القرن العشرين

يرتبط استخدام الدَّين العام كأداة للسيطرة ونقل الثروات بتاريخ التطور الرأسمالي منذ القرن التاسع عشر. بحيث أتاح الدَّين العام أخيراً استعمار الدول التي لم يكن الإشراف المالي فيها كافياً لضمان سداد أموال الدائنين الأوروبيين. هذا ما حدث، على سبيل المثال لتونس لاحقاً في العام 1881، والمغرب في عام 1912 «التي أصبحت في هذه التواريخ مستعمرات فرنسية»، أو لمصر بفعل الغزو الفرنسي– البريطاني عام 1882 «الذي مثّل بداية السيطرة الاستعمارية البريطانية على البلاد».

إن استخدام الدَّين العام كأداة للسيطرة ونقل للثروات غير مرتبط بصعوبة أداء القروض بالنسبة للمكسيك في عام 1982 مثلاً، ولكنه يرتبط بتاريخ تطور الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر.

حماية الدائنين في التاريخ المعاصر

إن المرحلة النيوليبرالية للرأسمالية التي بدأت في السبعينات، والتي تتزامن مع الانتقال من الاستعمار التقديم إلى الاستعمار الجديد «الذي يتميز بالسيطرة غير المباشرة»، تكرّست هيمنة رأس المال المالي في الاقتصاد العالمي. وقواعد اللعبة الجديدة التي وضعتها الطبقات الحاكمة والمؤسسات المالية الدولية، تقدم تسديد الديون كالتزام لا يمكن أن يكون له أي استثناء فعلياً: فالدائنون هم المحميون، حتى لو كان سلوكهم مفترساً «على سبيل المثال عن طريق إقراض الديكتاتوريات سيئة السمعة أو الإقراض بأسعار فائدة ضارة»، وحتى لو أدى السداد إلى أزمات تكون عواقبها كارثية على الشعوب.

لكننا نقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة ينبغي فيها إعادة رسم السياسات بما يسمح للدول الأفقر بإيجاد آليات مناسبة لتسوية ديونها، وحتى إن كان تاريخ القرن الواحد والعشرين لا يزال فقيراً بمثل هذه التجارب، إلا أنه يبدو طريقاً وحيداً متاحاً اليوم لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية المقبلة بالنسبة للأغلبية الساحقة من شعوب العالم.

الصورة عالمياً

• أعلن وزير الدفاع التركي خلوصي آكار، أنَّ أنقرة ستبحث حتماً عن بدائل إذا لم تتسلم مقاتلات «إف-35» من الولايات المتحدة، قائلاً «في حال تعذر حصولنا عليها، فإننا سنضطر إلى البحث عن بدائل أخرى بطبيعة الحال».

• على خلفية الاحتجاجات في العديد من دول أمريكا اللاتينية.. أعلن الرئيس البرازيلي جاير بولسونارو بشكل تهديديّ عن استعداد حكومته لأية اضطرابات اجتماعية، في حال اندلعت في البلاد

• أظهرت نتائج استطلاع لرأي الناخبين في بريطانيا أجرته مؤسسة «BMG Research» تقدُّم حزب المحافظين بقيادة رئيس الوزراء الحالي بوريس جونسون على منافسيه قبيل الانتخابات البرلمانية في المملكة.

• قال سيرغي ناريشكين، مدير جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي، إن الولايات المتحدة متورطة بالأزمة في بوليفيا لحرف توجهها السياسي، وأعرب عن قناعته بأنه لن يتم قريباً حل الوضع هناك.

• نقلت وكالة أنباء «برناما» الماليزية، قول وزير الدفاع الماليزي محمد سابو، إن الوزارة بصدد بحث عرض الحكومة الروسية الخاص بشراء مقاتلات جديدة روسيَّة الصنع.

• أعلنت مصادر روسية، أنها تبحث مع السعودية شروط تنفيذ اتفاقية موقعة عام 2017 متعلقة بتسليم أنظمة الدفاع الجوي إس-400 للمملكة، وأضافت «إننا نناقش حالياً شروطاً ترضي الطرفين مع شركائنا لبدء تنفيذ هذه الاتفاقية».

لماذا لا ينتفض الأمريكيون

إنّ موجات الاحتجاج التي تنطلق في دولة تلو الأخرى حول العالم تحملنا على التساؤل بتعجب: لماذا لا ينتفض الأمريكيون في مظاهرات احتجاجية سلمية مثلما يفعل جيرانهم؟ لماذا لا يفعلون وهم الذين يعيشون في قلب هذا النظام النيوليبرالي الذي يتجذر فيه الظلم واللامساواة المنهجية المرافقة للرأسمالية القائمة منذ القرن التاسع عشر وصولاً إلى هذا القرن الحادي والعشرين؟ لماذا مع أنّ هذا الشعب يعاني من الكثير من ذات الظلم الذي أشعل نيران حركات التظاهر الاحتجاجية في بقية البلدان، ومنها الإيجارات المرتفعة والأجور الراكدة والديون الملتصقة بالإنسان من المهد إلى اللحد واللامساواة الاقتصادية المتزايدة باستمرار والرعاية الصحية المخصخصة وشبكة الأمان الاجتماعي الممزقة والمواصلات العامة السيئة والفساد السياسي المنهجي والحروب التي لا تنتهي؟

■ بقلم: ميديا بنجامين ونيكولاس دافيس
تعريب وإعداد: عروة درويش

كما أنّ لديهم طبقة سياسية فاسدة لحدّ غير مسبوق، فلديهم رئيس ملياردير عنصري قد يقوم الكونغرس بعزله قريباً، ولديهم هذا الكونغرس بذاته لا يمثل سوى مصالح النخب. إذاً لماذا ليس هناك حشود غاضبة تقف خارج البيت الأبيض تقرع على القدور والطناجر لطرد ترامب؟ لماذا لا يقتحم الناس مكاتب أعضاء الكونغرس ليطالبوهم بتمثيل الناس أو الاستقالة؟ إن لم تكن أيّ من الظروف السيئة التي يعيشها الشعب الأمريكي قد أشعلت نار ثورة أمريكية، فما الذي يحتاجه هذا الشعب لينتفض؟

في الستينات والسبعينات تسببت حرب فيتنام الوحشية بانطلاق حركة مناهضة للحرب منظمة بشكل جيد. لكن اليوم لا يحدث هذا مع أنّ الولايات المتحدة تدخل حروباً لا نهاية لها، حتّى أنّ الحرب باتت هي الأمر الطبيعي في حياة الشعب الأمريكي، حيث تقوم حكومتهم بقتل وتشويه الرجال والنساء والأطفال في بلدان بعيدة ومتنوعة يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام. ومع أنّ التاريخ الأمريكي شهد حركات جماهيرية ملهمة للحقوق المدنية وحقوق النساء وغيرها، فهذه الحركات باتت اليوم مُروَّضة ومُدجّنة.

لكن لنتوقف للحظة: ألم تقترب حركة «احتلوا وول ستريت» من تحدي كامل النظام النيوليبرالي؟ لقد أيقظت جيلاً جديداً على واقع حكومته القائم على الفساد ولمصلحة الـ 1%، وبنت قاعدة قوية للتضامن بين الـ 99% المهمشين؟ لكنّ حركة «احتلوا وول ستريت» باتت لحظة ضائعة لكونها أخفقت في أن تتحول من وضعها كنقطة احتشاد وصيغة ديمقراطية لامركزية، إلى وضع حركة سياسية متماسكة يمكنها التأثير في بنى السلطة القائمة.

بدأت الحركات المناخية اليوم تحشد الجيل الجديد، فرغم الكثير من إشارات الاستفهام التي رافقت نشوءها والتي تجعل من بعضها محل شكوك لكونها تروّج لنفسها بأنّها «عابرة للأطياف السياسية» من جهة، ثمّ تبرز في الجهة الثانية ميلها نحو القوى الرجعية، فقد استطاعت بعض هذه التحركات أن توجّه الجماهير نحو المسبب المباشر للكوارث، والمتمثل بالنظام الاقتصادي المدمِّر الذي يمنح الأولوية للنمو والأرباح على حساب كلّ شيء بما فيه نجاة الجنس البشري. لكن رغم ذلك فإنّ احتجاجات المناخ هذه، والتي نجحت في إغلاق أجزاء كاملة من لندن وغيرها من المدن الكبرى حول العالم، عند مقارنتها بمثيلاتها في الولايات المتحدة من حيث الحجم فسنجدها لا تعبّر عن مدى إلحاح إيجاد حلول للأزمة.

لماذا الشعب الأمريكي سلبي على هذه الشاكلة إذاً؟

الإيمان بالانتخابات

تدوم الحملات الانتخابية في معظم البلدان عدّة أشهر، ترافقها حدود صارمة بما يخصّ التمويل والإعلان في محاولة لضمان الوصول لانتخابات عادلة. لكنّ الأمريكيين يصرفون ملايين الساعات ومليارات الدولارات في حملاتهم الانتخابية التي تمتدّ إلى سنوات، والتي يديرها قطّاع إعلانات تجارية مستمرّ في النمو «اعتبرت المحكمة العليا للولايات المتحدة أنّ الحدّ من حق الشركات في الإنفاق المالي على الانتخابات خرق للحريات». لقد منح قطاع الإعلانات التجارية هذا لباراك أوباما جائزة «مسوّق العام» في سنة 2008، والذي نافسه على اللقب لم يكن جون ماكين عن الجمهوريين، بل شركة آبل ونايك وبيرة كورس.

عندما انتهت الانتخابات الأمريكية، أنزل آلاف المتطوعين المرهقين راياتهم ومضوا إلى المنزل مؤمنين بأنّهم أدّوا ما عليهم. وفي حين أنّ على الانتخابات السياسية أن تكون آلية للتغيير، فإنّ النموذج الرأسمالي الشركاتي القائم على سياسات «يمين الوسط» و«يسار الوسط» يضمن بأن يكون الرؤساء وأعضاء الكونغرس من كلا الحزبين مسؤولين في واقع الحال أمام النخبة الحاكمة التي تدفع المال لتملك زمام اللعبة.

وصف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر بوضوح ما يقول عنه الأمريكيون مجازاً «حملات المال»، بأنّها: «رشوة مقوننة». وحتّى المنظمات التابعة للنخب والتي تنطق باسمها من مثل «منظمة الشفافية الدولية» تضع الولايات المتحدة في المركز 22 في قائمة الفساد السياسي، ممّا يجعلها أكثر دولة فاسدة من بين جميع الدول الثرية المتقدمة.

دون وجود حركة جماهيرية تضغط وتحثّ باستمرار نحو تغيير حقيقي في جعل السياسيين مسؤولين أمام الإنسان العادي- سواء عمّا يصيغون من سياسات أو عمّا يقولونه- فإنّ المشرعين الرأسماليين يفترضون بأنّهم قادرون على تجاهل مصالح الإنسان العادي ومخاوفه أثناء اتخاذهم للقرارات الحاسمة التي تغيّر العالم الذي نعيش فيه. وكما قال فريدريك دوغلاس في 1857: «السلطة لا تمنح شيئاً دون مطالبة. لم تفعل ذلك من قبل ولن تفعل ذلك يوماً».

لقد منح قطاع الإعلانات التجارية هذا لباراك أوباما جائزة «مسوّق العام» في سنة 2008 والذي نافسه على اللقب لم يكن جون ماكين عن الجمهوريين بل شركة آبل ونايك وبيرة كورس

كابوس الحلم الأمريكي والفردانية

يعتقد الأمريكيون بأنّ لديهم فرصاً استثنائية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بالمقارنة مع أشباههم في بقية البلدان. وإن لم ينجحوا فذلك يعود لقصورهم هم- فهم إمّا ليسوا أذكياء كفاية، أو أنّهم لم يعملوا بكدّ كافٍ للنجاح.

إنّ فكرة الحلم الأمريكي ليست مجرّد تشويش، بل هي خيال إيديولوجي بالكامل. ففي الحقيقة لدى الولايات المتحدة أكبر معدلات اللامساواة في أيّة دولة ثرية متقدمة. فمن بين دول منظمة التعاون والتنمية «OECD» الـ 39 هناك فقط جنوب إفريقيا وكوستاريكا تتخطيان الولايات المتحدة في نسبة الفقر التي تبلغ 18%. ألا يبدو في الأمر شذوذ؟ الولايات المتحدة هي الدولة من حيث الثروات الأكبر في العالم وفيها كلّ هذا الفقر؟ ولا يقتصر السوء على هذا، فالأطفال الذين يولدون في عوائل فقيرة في الولايات المتحدة، سيبقون في الغالب الأعم فقراء عندما يكبرون، وذلك أكثر بكثير من الفقراء في الدول الثرية الأخرى. لكنّ إيديولوجيا الحلم الأمريكي واستعمارها للعقول تبقي الناس في حالة صراع ومنافسة من أجل تحسين حياتهم انطلاقاً من أسس فردية خالصة، وذلك عوضاً عن مطالبتهم بمجتمع أكثر عدلاً وبرعاية صحية وتعليم وخدمات عامة يستحقها الجميع ويحتاجها الجميع.

لدى الأمريكيين إيمانٌ أكبر من غيرهم في بقية الدول بأنّ جهودهم الفردية وذكاءهم ومهاراتهم ستثمر اقتصادياً. ففي استطلاع أجري في أكثر من دولة متقدمة بين عامي 1998 و2001 كان حوالي 69% من الأمريكيين يوافقون على كون الناس تحصل على مقابل ذكائها ومهارتها، بينما أعلى نسبة تتلو الأمريكيين هي 27% ممن يوافقون على هذه المقولة. وفي ذات الدراسة رأى فقط حوالي

كغيرهم من المنهوبين؟

19% من الأمريكيين بأنّ الانتساب لعائلة ثرية أمرٌ ضروري للمضي قدماً، بينما النسبة الوسطية في بقية الدول هي **28**%.

وكما ذكرت الباحثة جوليا إيزاك، فإنّ هذه القناعة هي في الغالب وراء قبولهم واسع الانتشار نسبياً بفكرة اللامساواة الاقتصادية في بلدهم. ففي حين أنّ الهوة بين الفقراء والأثرياء في الولايات المتحدة هي من الأوسع حول العالم، فإنّ نسبة **62**% من الأمريكيين فقط من يرون بأنّ اللامساواة بين الفقراء والأثرياء كبيرة، وذلك بالمقارنة مع **85**% كمعدل وسطي في بقية الدول والنسبة الأعلى هي **96**%.

الإعلام الأمريكي والاستغفال

إنّ نظام الإعلام المملوك للشركات فريد من نوعه، سواء من حيث عائديته الصارمة للشركات أو من ناحية تغطيته الإخبارية المحدودة التي يتم تقليصها وتضييق مداها بشكل منهجي. تعكس تقاريرها الاقتصادية مصالح مُعلنيها ومالكيها من الشركات، وتقاريرها المحلية ونقاشاتها مؤطرة بشكل صارم ومحدودة بالخطاب السائد للقادة الديمقراطيين والجمهوريين. وأمّا التغطية السياسية الخارجية الضحلة فيمليها- على وسائل الإعلام- خطاب وزارة الخارجية والبنتاغون.

يلفّ نظام الإعلام المغلق الجماهير في شرنقة من الأساطير الخرافية والكلمات الملطفة والدعاية التي تترك الجمهور الأمريكي جاهلاً بشكل استثنائي في بلده والعالم الذي يعيش فيه. ومن جديد، حتّى المنظمات التي تُحابي النخب وتنشر أجندتها تضع الولايات المتحدة في أدنى التصنيفات. فوفقاً لتقرير منظمة «مراسلين بلا حدود» عن حرية الصحافة والصادر عام **2018**، تقبع الولايات المتحدة في المركز **48** في مؤشر حرية الصحافة، لتجعل الولايات المتحدة من جديد دولة خارجة بشكل استثنائي عن مجموعة الدول الثرية والمتقدمة، حيث تسبقها رومانيا وتتلوها السنغال.

يقول البعض، بأنّ الناس بإمكانهم البحث عن الحقيقة عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة النفاق الشركاتي، لكنّ الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يشكلان بحد ذاتهما إرباكاً وإلهاء. يقضي الناس ساعات لا حصر لها على فيسبوك وتويتر وإنستغرام وغيرها من المنصات ليعبروا عن غضبهم وإحباطهم دون أن يتكبدوا عناء مغادرة مقاعدهم للقيام بشيء حقيقي- باستثناء ربما التوقيع على عريضة ما. لكنّ حركة «النقر على الشاشة» لن تغيّر العالم. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الإرباك اللانهائي الذي تشكله هوليود وألعاب الفيديو والرياضة والنزعة الاستهلاكية والإرهاق المتأتي عن القيام بعدّة وظائف للبقاء على قيد الحياة.

منتج طبيعي

إنّ السلبية الأمريكية الناجمة عن كلّ هذا ليست أمراً غريباً متصلاً بالثقافة الأمريكية، بل هي منتج مقصود لشبكة تعززها بشكل تبادلي النظم الاقتصادية والسياسية والإعلامية التي تبقي الرأي العام الأمريكي في حالة حيرة وإرباك، فتبقي الأمريكيين مشتتين ومقتنعين بأنّهم عاجزون لا حيلة لهم.

إذاً، كيف السبيل أمام الأمريكيين كي يتحرروا من هذا الدور المناط بهم كمشاهدين سلبيين ومشجعين فاقدي العقل لطبقة حاكمة فاسدة تضحك بأعلى صوتها على طول الطريق إلى المصارف وفي قاعات السلطة، لأنّها تستحوذ على المزيد من الثروة والسطوة وتركزهما في يدها أكثر من أيّ وقت مضى؟

قلّة فقط قبل عام **2019** من استطاعوا التنبؤ بأنّها ستكون سنة للانتفاضات العالمية ضدّ الأنظمة السياسية والاقتصادية النيوليبرالية التي استعمرت العالم منذ أربعين عاماً. قلّة فقط من استطاعوا التنبؤ بانطلاق انتفاضات في تشيلي والعراق والجزائر، لكنّ الانتفاضات الشعبية لها وسائلها لتربك سكونية التوقعات التقليدية.

المحفزات لكلّ واحدة من هذه الانتفاضات كانت مفاجئة. بدأت الانتفاضة في تشيلي بعد الزيادة على رسوم مترو الأنفاق. وكانت الشعلة التي أنزلت الجماهير في لبنان إلى الشوارع هي مقترح بفرض ضريبة على واتساب وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي. وأثارت الزيادات في الضريبة على الوقود احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا، في حين أنّ إنهاء إعانات الوقود كان هو العامل المساعد في الحثّ على التحرك في كلّ من الإكوادور والسودان.

العنصر المشترك في جميع هذه الحركات هو غضب الناس العاديين من الأنظمة والقوانين التي تفضّل الفاسدين والقلّة المالية والأثرياء الحاكمين على حساب حياة هؤلاء الناس العاديين. في كلّ واحدة من هذه الدول كان المحفز هو الشعرة التي قصمت ظهر البعير، لكن ما إن نزل الناس إلى الشوارع حتّى تحولت التظاهرات بسرعة إلى انتفاضة أكثر عموماً تطالب باستقالة القادة والحكومات.

العنصر المشترك في جميع الحركات هو غضب الناس العاديين من الأنظمة والقوانين التي تفضّل الفاسدين والقلّة المالية والأثرياء الحاكمين على حساب حياة الناس العاديين

لديهم السلاح ولدينا الجماهير

لم يؤدّ قمع الدولة للمتظاهرين والعنف المستخدم ضدهم سوى إلى إذكاء نار المطالب الشعبية نحو المزيد من التغيير الجوهري، ليبقى الملايين والملايين من المتظاهرين في دولة تلو أخرى ملتزمين بالتظاهر السلمي واللاعنف- وذلك في تناقض حادّ مع العنف المستشري الذي أحدثه الانقلاب اليميني في بوليفيا.

وفي حين أنّ هذه التظاهرات تبدو عفوية في كلّ دولة حيث الناس العاديون انتفضوا في **2019**، فعلينا أن نعلم بأنّ هناك أشخاصاً واعين سياسياً في كلّ واحدة من هذه الدول يعملون منذ سنوات لبناء حركات تتمكن في نهاية المطاف أن تنزل هذا العدد الهائل من الناس إلى الشوارع لتتصدر عناوين الأخبار. أجرت باحثة العلوم السياسية الأمريكية إيريكا تشينوث بحثاً في تاريخ حركات التظاهر اللاعنفية، ووجدت بأنّه متى انخرطت نسبة **3,5**% من الجماهير في التظاهر ونزلت إلى الشارع للمطالبة بتغييرات سياسية، لم تكن الحكومات قادرة على مقاومة هذه المطالب. ووفقاً للبيانات الصادرة عن «الشفافية الدولية»، فإنّ عدد الأمريكيين الذين يرون بأنّ الحل يكمن في «إجراءات مباشرة» تشمل التظاهر في الشارع كترياق للنظام السياسي الفاسد قد ارتفع من **17**% إلى **25**% أثناء وجود ترامب في المكتب الرئاسي، وهذه النسبة تتخطى بكثير تقديرات تشينوث عن نسبة الـ **3,5**%. اليوم لم يتبقَ سوى **28**% ممّن يؤمنون بأنّ «التصويت لصالح مرشح نظيف» هو الحل. لذا ربّما علينا الآن أن ننتظر المحفّز الصحيح ليحدث فيضرب على وتر الجماهير الأمريكية وينزلها إلى الشارع.

في الواقع إنّ نشاط التقدميين سياسياً يزعج بالفعل مؤسسات الحال القائم النيوليبرالية الأمريكية التي تشعر بالتهديد. فلولا نشاط هذه الحركات والأشخاص التي تضم آلاف الأمريكيين، لبقي بيرني ساندرز مجرّد سيناتور مغمور من فيرمونت، تتجاهله عن قصد وتصميم وسائل الإعلام الشركاتي والحزب الديمقراطي. إنّ حملة ساندرز التي نجحت في الوصول إلى مساحات واسعة النطاق في **2016** قد دفعت جيلاً جديداً من السياسيين الأمريكيين للالتزام بسياسات حقيقية لحل المشاكل بدلاً عن الأجندات الفاسدة للسياسيين النيوليبراليين أمثال ترامب وبايدن.

لا يمكن لأحد أن يتنبأ بشكل محدد بالمحفز الذي سيطلق زناد الحركة الجماهيرية في الولايات المتحدة على غرار ما حصل في مناطق متفرقة من العالم، لكن مع قيام المزيد والمزيد من الأمريكيين- وخاصة الشباب- بالمطالبة ببدائل لنظام لا يلبي احتياجاتهم ولا يخدمهم، فالميل نحو الحركات الثورية يمكن الشعور به في كلّ مكان. علينا فقط أن نستمر في إطلاق الشرار حتّى تشتعل النيران.

الفن.. الشكل والمحتوى في عصر النهضة

يمثل فن عصر النهضة مثالاً واضحاً لبروز الأشكال الثقافية لنظم اجتماعية لاحقة في رحم نظم اجتماعية قائمة. لقد بدأ نشوء الأشكال الفنية والمُثل الجمالية التي شكّلت بمجموعها الظواهر المميزة لعصر النهضة أواخر القرن الثالث عشر ومطلع الرابع عشر، وامتد نحو أربعة قُرون، حين كان نمط الإنتاج الإقطاعي لا يزال سائداً. وكان لنمو القوى المنتجة دورٌ بارزٌ في نشوء ملامح ثقافية جديدة قبل سيادة عصرها الرأسمالي. كانت تلك القوى الاجتماعية المتركزة في المدن قادرةً ومؤهلةً للنضال ضد النظام القائم.

■ سلاف محمد صالح

شكل ومحتوى فن ذلك العصر هو ما سنحاول إلقاء الضوء عليه في مقالنا اليوم:

-1-

ظهرت النهضة بأشكال مختلفة في العالم تبعاً لظروف القوى المنتجة، لكن الباحثين الموضوعيين يجدون أنها تتخذ طابعها الكلاسيكي في إيطاليا أواخر القرن الثالث عشر. إذ تحررت مدنها من سيطرة الإقطاعيين، كما أنها لم تعرف شكْل «الملَكيّة المتوَّجة بعد»، فقد أدارت المدن أمورها ذاتياً، وتمتعت بنفوذها الذاتي، خصوصاً فلورنسا. فطبقة البرجوازية الناشئة، هي حفيدة الأقنان المناضلين والمدنيين الأوائل المناوئين لسلطة الإقطاع. وقد طوَّرت ورشاتها وتجاراتها الخارجية، وأثْرَت، وصدَّت عن مدنها التوسعَ الجرماني، وظلت مالكةً لبلادها. وهكذا، ابتعدت عنها النظرة المأساوية العاجزة للعالم، والشعور بالمظلومية والعذاب وآلام الفقر السائدة في فن القرون الوسطى، وحلَّ عوضاً عنها الاحترام للإنسان الدنيوي المنتصر والقادر على إدراك محيطه والإحاطة بمباهجه بعيداً عن العواطف الغيبية. لقد كان برجوازيو المدن «بشراً من طراز جديد» معنيين بمزيد من البحث العلمي وتطوير المانيفكتوراتِ والتجارة والإثراء، وكل ما يرتبط بالعالم المادي الموضوعي.

جرى ذلك ضمن نمط إنتاج سائد هو الإقطاع، حيث لم تكن القاعدة الاجتماعية لنمط الإنتاج اللاحق الرأسمالي استُكملت بعد، ولم يكن للبرجوازية بالتالي أن تعَبِّر عن نفسها بانقلاب صناعي، كما جرى لاحقاً. كما جرى في ظروف مُورس فيها الاضطهاد على دعاة التفكير العلمي في مجالات المعرفة العلمية المتعددة «غاليلو- برونو- فانيني-..»، وحُوربت المنجزات العلمية، بشكل أعاق السُبل الطبيعية لتطور العلم. ولم يَكن للبرجوازية أن تعبّر عن وجودها سوى عن طريق الحضارة المدنية، والمعرفة الفنية كشكل من أشكال التملك المركب للعالم الموضوعيّ. لقد ظهر البحث العلمي في منجزات إيطاليا الفنية ومنحوتاتها وأبنيتها، «بحوث دافنشي العلمية الضائعة وأعماله الفنية الباقية مثلاً».

ورغم أن مراكمة الثراء لدى تلك البرجوازية الناشئة، أنتج تمايزاً طبقياً، وصراعاً اجتماعياً في المدن، غير أنها مثَّلتْ بنضالها انفتاح الأفق مجدداً أمام التطور الفني الذي كان أساساً لنضوج «الثقافة الديمقراطية الشعبية اللاحقة». وعلى ذلك، فإن فن عصر النهضة هو فن شعبي في جوهره. ظهرت تلك الشعبية جلياً في الكوميديا الإلهية لدانتي التي برز فيها الإبداع في وصف الجحيم مستنداً إلى تاريخ طويل من العذاب البشري، في حين ظل وصف الخلاص «الفردوس» غامضاً ذا ملامح غير محددة، لكنه موجود يتطلب بحث الإنسان المستنير. وكذلك في أعمال جوتو دي بندوني التي وإن ظهر الألم الشديد في شخوصها، لكنه ظل وقوراً يدل على قدرة الإنسان على بلوغ خلاصه الواقعي.

-2-

يمكن لدى البحث في فن عصر النهضة الخروج بالخلاصات المحددة التالية:

1- المَثل الجمالي الجديد، هو الإنسان الواقعي الذي لمس قدرته الذاتية على تحدي ظلم الواقع الاجتماعي وقساوة الطبيعة، وبالتالي قدرته على البحث عن الخلاص الدنيوي.

إذ كانت مآسي العصور السابقة ناتجة عن الغيب والقدر فإن مآسي إنسان عصر النهضة ناتجة عن اعتمال التناقضات النفسية والاجتماعية داخل الشخصية الإنسانية ذاتها

وعليه، أعلى الفنُ شأن الذكاءَ والبحثَ عن العلاقة الموضوعية بين الأشياء ووحدتها، وقلَّص من زخم العواطف. لكن عاطفة الإنجاز البحثي والعلمي ظهرت بوضوح في فنون عصر النهضة.

2- صوَّر فن ذلك العصر العالمَ الموضوعي مسرحاً لأعمال الإنسان، وهو ما استدعى من العاملين في حقوله تمثُّلاً وتملكاً معرفياً للواقع الموضوعي. ولربما يقدم ذلك تفسيراً لسيادة التصوير- الرسم التشكيلي في الفن، بمعنى انعكاس الموضوع في العمل الفني. لكنه لم يكن انعكاساً سلبياً دون عاطفة؛ ففي الرسم التشكيلي تُسكَب عواطف ومشاعر والرؤى الجمالية ومواقف الفنان في العمل الفني ذاته، وتظهر الأبعاد الفراغية التي تجسد مادية المواضيع الفنية. وعليه، فهو لم يَعنِ محاكاةً سلبية للواقع، بل فتحاً لآفاقٍ جديدة أمام المُثل الجمالية لتوطيد علاقةَ الإنسان بالواقع الموضوعي الذي بات يعي جزءاً من قوانينه ويعمل من خلال التصوير على البحث عما يزال غامضاً فيه.

3- وهكذا لعب الرسم التشكيلي دوراً أساساً في تطوير التشريح والمنظور والظلال واللون، ما أحدث «انقلاباً حقيقاً» في الفن. فعكف فنانو عصور النهضة على علوم الرياضيات والهندسة والبحث في الأسس العلمية للفن التشكيلي. وانصهرت للمرة الأولى الثقافة والمعرفة بالعواطف والإرادة، وانسكب ذلك في قوالبِ جديدة حديثة للفن منتجةً المَثل الجمالي لعصر النهضة ضمن وحدة «الفكر التحليلي- العاطفة».

4- إن ارتباط الفن بالفكر التحليلي حرره من قيوده الماورائية، ومع اتخاذه شكله التصويري بشكل رئيس، فقد شكَّل معرفةً كثيفةً للحياة ذاتها. وعندها بدأ الفن بالاستقلال عن الحرف متخذاً أشكاله الصريحة للتعبير عن وجوده. وظهر الميل لاعتباره علماً.

-3-

ظل فن الكلمة في النسق الثاني طويلاً خلال تسيّد الرسم التشكيلي للمشهد الثقافي المعرفي نتيجةً عدة عوامل تتعلق في جزء منها بالرقابة أولاً. ثانياً أن القوى التي نفختْ الروح الجديدة في الفن، كانت تمارس الفن بيدها، ولم تكن تفكر بمعزل عن عملها، قبل أن يبلغ تقسيم العمل درجةً من التعقد اتجه إثرها نحو الفصل بين العملين العضلي والفكري، وهو ما طال العاملين في الفن. ولم يظهر الموقف من العالم في فن الكلمة سوى خلال الفترة الأخيرة من عصر النهضة «شكسبير- رابليه- سرفانتس-..»، وارتبط ظهوره بفن المسرح حينذاك مجسِّدَين وحدةَ الانعكاس «الكلامي- التشكيلي على أرض الواقع ممثلاً بالشخوص». وثالثاً إن ظهور نتائج إدخال الحياة وديناميكيتها، وتعقيدات الشخصيات الإنسانية، وغيرها، إلى مواضيع الرسم التشكيلي، تمَّ خلال الفترة المتأخرة من عصر النهضة؛ إذ برزت الحاجة إلى الوعي بفن الكلمة، والضرورة الموضوعية لدفعه إلى النسق الأول لمواجهة تلك القضايا وحلها.

وإذ ظهر الإنسان كشيءٍ من أشياء محيطه الواقعي بداية عصر النهضة، فإن ذلك المحيط تراجع عن المشهد أخيراً، ليحل الإنسان موضوعاً أساسياً- نموذجاً للعمل الفني وممثلاً للتاريخ البشري برمته وبجميع تجاربه وخلاصاته وصولاً إلى تلك اللحظة. وهو نموذج غير منتهٍ حاملٌ لطاقات مختلفة وغير نهائية.

وإذ كانت مآسي العصور السابقة ناتجة عن الغيب والقدر «أوديب مثلاً»، فإن مآسي إنسان عصر النهضة ناتجة عن اعتمال التناقضات النفسية والاجتماعية داخل الشخصية الإنسانية ذاتها «هاملت الذي تعتمل في داخله جميع التناقضات النفسية والصراعات الاجتماعية، وصولاً إلى نهايته المأساوية». والإنسان النموذج هذا يحمل نُبله وانحطاطه في ذاته «دون كيخوته وسانشو». والصراعات الداخلية تلك في شخصه، هي ما يهيئ لإرادته الانتصار على البذاءات والدناءات والانحطاط الأخلاقي الفردي والجماعي ممهداً الطريق للانتصار على التناقضات الاجتماعية التي انعكست في تلك النفس البشرية المصطرعة.

متى يبدأ هبوط فيسبوك؟

كيف سيكون وضع منصات التواصل الاجتماعي مستقبلاً؟ بعد أن ناقشت سلطات الاتحاد الأوروبي بداية هذا العام موضوع تقسيم فيسبوك إلى فسيبوكين أوروبي وأمريكي، رافضين سيطرة فيسبوك على بيانات المواطنين الأوروبيين، وبينما طور الروس والصينيون وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم منذ سنوات، أطلقت ويكيبيديا منافساً آخر للفيسبوك، ادعى بأنه لن يبيع بيانات المستخدمين إلى جهات أخرى!

■ قاسيون

وحسب جيمي ويلز، مؤسس ويكيبيديا، إن الشبكة الاجتماعية التي أنشأها والتي تحمل اسم **WT: Social**، تجاوزت الـ **200** ألف عضو في غضون بضعة أيام من إطلاقها. وتقول منصة **WT: Social** أو **WikiTribune** إنها لن تبيع أبداً بيانات المستخدمين وهي تعتمد على سخاء المتبرعين الفرديين بدلاً من الإعلانات، لكسب المال، بطريقة مماثلة لموسوعة ويكيبيديا على الإنترنت.

ولا يزال عدد المستخدمين في تلك الشبكة الاجتماعية مجرد جزء صغير من قاعدة فيسبوك الكبيرة التي تزيد عن مليارَي مستخدم حول العالم منذ إطلاقه في عام **2004**. وتعد هذه الشبكة الاجتماعية نسخة محدثة من منصة **WikiTribune** الأصلية، التي تم إطلاقها لأول مرة عام **2017**، كواجهة إخبارية، حيث يمكن للمتطوعين كتابة المقالات وتنظيمها.

وبالمثل، فإن الشبكة الاجتماعية الجديدة تركّز على الأخبار، وتهدف إلى معالجة آفة الأخبار الزائفة التي تشهد انتشاراً عبر منصات التواصل الاجتماعي الأخرى حسب صحيفة الإندبندنت.

وفي الصفحة الترحيبية بالموقع، كُتب: مع نمو الشبكات الاجتماعية، زادت أصوات الفاعلين السيئين في جميع أنحاء العالم. لقد أثرت الأخبار المزيفة على الأحداث العالمية، ولا تهتم الخوارزميات سوى بالمشاركة، وتُبقي الأشخاص مدمنين على المنصات دون مضمون. وأضاف الموقع: تريد **WikiTribune** أن تكون مختلفة، لن نبيع بياناتك أبداً. منصتنا تعمل على كرم المتبرعين الفرديين لضمان حماية الخصوصية ومساحة اجتماعية خالية من الإعلانات. وبعد الاشتراك مقابل **13** دولاراً شهريا أو **100** دولار سنوياً، تتم دعوة المستخدمين إلى اختيار المواضيع التي تتناسب مع اهتمامات المستخدم، مثل الأحزاب السياسية أو الفرق الرياضية أو الموسيقيين، وغيرها من المجالات.

وبعد كل التطورات الحالية، هل سيبقى الاحتكار الغربي لوسائل التواصل الاجتماعي قائماً في قادم السنوات؟

أخبار ثقافية

خريطة الغطاء الغابيّ

ذكر معهد أبحاث معلومات الفضاء التابع للأكاديمية الصينية للعلوم، أن الصين نجحت في إنتاج خريطة الغطاء الغابيّ العالمي بدقة **30** متراً لعام **2018** من أجل إدارة الغابات. وقام الباحثون بإنشاء قاعدة بيانات عالية الدقة لعينات الغابات استناداً إلى بيانات الاستشعار عن بعد بالأقمار الصناعية. وتوصل الباحثون للاستخلاص التلقائي للمعلومات باستخدام التعلُّم الآلي وتحليل البيانات الكبيرة. وتزيد الدقة العامة للخريطة عن **90%**، ويتم التحقق منها بأخذ عينات عشوائية. ويمكن للخريطة أن توفر دعماً لإدارة الغابات واستغلالها، والتصدي للتغيُّر المناخي العالمي.

منصة الأقمار الاصطناعية

أطلقت شركة صينية منصة لخدمات الأقمار الاصطناعية بهدف جعل موارد الأقمار الاصطناعية متاحة على نحو أكبر للمستخدمين. وأعلنت شركة الصين لعلوم وتكنولوجيا الفضاء، وهي الشركة المصمِّمة للمنصة، هذه الأخبار في منتدى الصين للفضاء التجاري الدولي الخامس في ووهان. يركّز العمل لتسيير الأقمار الاصطناعية على الأقمار نفسها أكثر من الخدمات، ما يجعل من الصعب مشاركة الموارد بين المستخدمين بسبب الحاجة إلى قدر كبير من المعرفة والخبرة للحصول على المعلومات. ويمكن للمنصة الجديدة أن تقدِّم الموارد للمستخدمين من خلال شبكة محطات أرضية.

كانوا وكنا

تصاعدت الحركة الشعبية في سورية بالتزامن مع الثورة السورية الكبرى، من الإضرابات العمالية المطالبة بزيادة الأجور وتأسيس نقابات العمال، إلى المظاهرات الشعبية والطلابية في المدن والجامعات ضد الاستعمار، وإلى كثافة النشاط السياسي. في الصورة جانب من مظاهرة حاشدة في شوارع مدينة دمشق عقب انطلاق الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي عام **1925**.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/11/24» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

اللغة الأم في مدارس كازاخستان

«اللغة الكازاخية، اللغة الأم» كُتيّب مدرسي قيد الترجمة حالياً إلى اللغة الكردية واللغات المحلية. مخصص للعام الدراسي القادم 2020-2021 في مدارس كازاخستان.

■ آلان كرد

ومن خلال هذا الكُتيّب، تشرح المدارس الكازاخية لتلاميذها أهمية تعلّم اللغة الأم واللغات المحلية في كازاخستان. كما تُعلِّمُ تلاميذها العديد من القضايا المهمة التي سنعرض بعضها باختصار.

اللغات الحية والميتة

توجد اليوم حوالي 6500 لغة حول العالم، بينها أكثر من 2000 لغة تصنف كلغات ميتة أو مهددة بالاندثار.

وحسب إحدى الدراسات اللغوية، واعتماداً على مراقبة اندثار اللغات في العالم خلال القرن العشرين، توصلت الدراسة إلى نتيجة فريدة: ستندثر لغة كل 15 سنة: في أوروبا 9 لغات من أصل 123، في جنوب آسيا 40 من أصل 700 لغة، في آسيا الشمالية 6 لغات من أصل 47 لغة مهددة بالاندثار و20 لغة أصبحت ميتة. ومن أسباب اندثار اللغات حسب الدراسة هي تقلص عدد السكان المتكلمين بتلك اللغات، وهيمنة لغة على أخرى، والسياسات الخاطئة للحكومات.

على سبيل المثال، هناك 70 شخصاً فقط يتكلمون اللغة التيراخية أو الكوهستانية في أفغانستان اليوم. وفي الخامس من تشرين الأول 1995 اندثرت لغة الكاسابا في الكاميرون، البلد الذي يتكلم سكانه أكثر من 286 لغة من بينها 55 لغة أفروآسيوية. حيث توفي رجل يُدعى بوغون في إقليم موبيلا، وهو آخر متحدث بلغة الكاسابا في العالم.

الرسائل التربوية للمادة

إلى جانب اللغة الرسمية، تعتبر اللغات المحلية في أي بلد إغناءً لثقافته، لذلك تشجع مناهج التعليم في كازاخستان على تعلم اللغات، وبخاصة اللغات المحلية في هذا البلد، مثل الطاجيكية والأوزبكية والفارسية والكردية والتركمانية والهندية والأردو والكازاخية والعربية والتركية، إضافة إلى الروسية والإنكليزية وغيرها.

كما تُعلِّمُ التلاميذ محاربة الإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي، وتشجع تعلم اللغات ومهارات الإنتاج الاقتصادي، والاهتمام بتعليم التلاميذ رموز التراث المحلي، وتراث الحرب الوطنية العظمى وقصص أبطال الإنتاج.

يعتبر المثال الكازاخي، أحد الأمثلة التي بدأ بها بلد من بلدان الجنوب الفقير، وبالاعتماد على التقنيات الروسية والصينية بتطوير مناهج التعليم المدرسية.

أما القضية الأكثر أهمية في هذا الكتيب فهي تشجيع وتوجيه التلاميذ نحو تعلم الذكاء الاصطناعي، وتصميم التطبيقات وشرح مجالات الفائدة من تعلم الإنسان للتقنيات الجديدة، وذلك بعد تطبيق تقنية البلوكتشين والرقمنة في مدارس كازاخستان لتعميمها على التلاميذ.

تعددية أنظمة التعليم

تعلم المدارس الكازاخية تلاميذها أنظمة التعليم المختلفة في العالم، كما تحاول تطبيق بعضها في كازاخستان.

على سبيل المثال، تبدأ السنة الدراسية اليابانية في نيسان من كل عام. وفي جمهورية التشيك هناك عطلة صيفية وشتوية لراحة التلاميذ، ويعطي الأستاذ الواحد عدة مواد، وتكون علامة التقييم من «5» حيث «2» هي الأفضل و «5» هي الأسوأ في علامات التقييم. وفي فنلندا لا يسمح برسوب الطالب إذا ما رسب في إحدى المواد.

وفي كوبا يدرس طلاب الدراسات العليا في القرى والأرياف لمدة 5–7 أسابيع. كما يمكن للمدارس السويدية نقل طالب مؤهل إلى سنة جديدة دون انتهاء العام الدراسي، ومع ذلك، يجب الحصول على إذن الوالدين. أمّا في الصين، تستمر محاضرات التعليم العالي لمدة 40 دقيقة فقط، وتستمر العطلة السنوية من كانون الثاني إلى نهاية شباط، حيث تبدأ احتفالات عيد الربيع. وفي النرويج تُقسم صفوف المدارس حسب العمر وليس حسب رقم الصف.

الذكاء الاصطناعي وتطوير المناهج

يخضع تطوير المناهج الدراسية في أي بلد إلى ضرورات التطور الاقتصادي الاجتماعي، ويعتبر المثال الكازاخي للمناهج الذي يبدأ بالتراث وينتهي عند الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين، أحد الأمثلة التي بدأ بها بلد من بلدان الجنوب الفقير، وبالاعتماد على التقنيات الروسية والصينية بتطوير مناهج التعليم المدرسية.

اليوم، ومع صعود آسيا والشرق، يصبح وضع الذكاء الاصطناعي في متناول شعوب الجنوب الفقير قضية ملحة، ومنها سورية التي ما تزال بعيدة عن هذا المجال حتى اليوم.

قاسيون
2020
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار